



مراجعة نقدية أولية

" ضوء على الماضي، إقامة في الحاضر، تطلع إلى المستقبل".

"في أثناء الثورة المضادة التي تتبع كل ثورة مهزومة ينشط اللاجئون الذين أفلتوا من القمع، وتتبادل تياراتهم الحزبية الاتهامات عن مسؤولية كل منها عن غرق السفينة، عن الأخطاء والخيانة المشينة التي ارتكبت أو لم ترتكب (...)، ولذلك تخيب آمالهم جميعاً، كما خابت من قبل، فحين تنسب الهزيمة إلى بعض الأخطاء الطارئة، وليس إلى الظروف الموضوعية التي تنبغي دراستها وفهمها يسهل تبادل الاتهامات، وينتهي الأمر بالتحسر والنواح.

وهذا حال جميع الهجرات من الملكيين الفرنسيين في عام 1792م إلى اللاجئين السياسيين أيامنا، لا يشذ عنهم إلا الذين يتمتعون برؤية صائبة ووعي تاريخي، فلا يشاركون في هذه المشادات العقيمة، ويحددون لأنفسهم مهمات مجدية".
(فريدريك أنجلز، " عن تاريخ اللاجئين البلانكيين"، جريدة درفولكستات، 26 حزيران 1874م).

1- مقدمة تاريخية موجزة

كي لا نتسمر عند التحسر والنواح أو الغرق في مستنقع الاتهامات المتبادلة التي لا تلامس العمق الحقيقي للوضع في سوريا، فإننا سوف نذهب إلى الدافع الموضوعي الأكثر تعقيداً مما يظنه البعض من الفاعلين السياسيين وهو ما يتفق مع المقتطف أعلاه. ليس هذا فحسب، بل إننا نزع أننا في تيار مواطنة كنا قد أسسنا على ذلك في أوراقتنا السياسية منذ البدايات ويمكن لمن يريد التأكد من ذلك العودة إلى أرشيف التيار لأنه سيجد حتماً تكتيفاً لذلك في التقرير السياسي (1) المؤرخ في كانون الثاني عام 2012م. الورقة التي تؤكد على ما أسمته التعقيدات السبعة الاجتماعية، والسياسية والوطنية الداخلية بارتباطها الوثيق بالخارج العربي والإقليمي والدولي وسوف نتطرق إلى هذه التعقيدات في سياق هذا المشروع على أمل بسطها لاحقاً بما يكفي من العمق والشمول. لقد كان على رأس هذه التعقيدات الانقسام العمودي في المجتمع السوري والذي يجب الاعتراف به وبجذوره التاريخية في الماضي الوسيط والقريب، وهو ما سوف نشير إليه باختصار شديد في هذا المشروع وصولاً إلى الوضع الراهن مروراً بالمرحلة الفاصلة بين 8 آذار 1963م إلى الانفجار العاصف في آذار 2011م.

نترك الآن إلى وقت لاحق الماضي الوسيط ونسلط الضوء على الموضوع بدءاً من لحظة ولادة سورية (سايكس- بيكو) وبالتحديد السنوات الفاصلة بين 1920م إلى 1942م وبخاصة معاهدة 1936م مع فرنسا.

الكل يعرف - وإن يكن بشكل ضبابي - تاريخ ما يقارب ربع القرن هذا الذي تأرجحت فيه سورية بين دويلات خمس إلى دولة اتحادية وافق عليها بعضهم ورفض بعضها الآخر ذلك (اتحاد حلب - دمشق) في عام 1922 وصولاً إلى معاهدة 1936م التي اعترفت فيها فرنسا بوحدة سورية على الرغم من رفض بعض الدويلات ذلك وبخاصة في الساحل والجنوب والتوترات العميقة في الجزيرة السورية، وعلى كل الأحوال أصرت فرنسا على الوحدة حتى عام 1939م عندما تراجعت عنها حكومة فرنسا التابعة للاحتلال النازي ولاحقاً بين عامي 1941م-1942م استعدادت سورية وحدتها على يد حكومة فرنسا الحرة ممثلة بالجنرال كاترو. وهو ما سمي بالاستقلال الناقص وصولاً إلى الاستقلال التام في نيسان 1946م والآن هل ترك هذا التاريخ المؤسس لسورية الحديثة ندوباً ورضوضاً نفسية عند جميع المكونات الديمغرافية اثنيًا ودينيًا وطائفيًا؟

نعم، لقد ترك هذا التاريخ ما يكفي من الندوب التي عمل على تفكيكها الاستقلال والتطور اللاحق وقد وضعت سورية بين عامي 1942م و1963م على سكة التطور نحو الأفضل فيما يخص هذا الانقسام العمودي حتى مع بعض الأحداث السلبية في الفترة الثانية من حكم الشيشكلي المباشر إن يكن في سوريا كلها بشكل عام أم في بعض أجزائها وبخاصة في جبل حوران.

1 - (التقرير السياسي الأول لتيار مواطنة 2012/01/12 - 12942 - <https://www.mouatana.org/archives/12942>)



لقد شكل الصعود القومي والوطني واليساري الذي أعقب الحرب العالمية الثانية الملاط الإيجابي لتطور الوضع السوري نحو الأفضل، بما في ذلك سنوات الوحدة على الرغم من كل ما يمكن أن يقال عن سلبياتها الديكتاتورية، وجاءت فترة الانفصال القصيرة جداً كما لو أنها استعادة للروح التي سادت بين عامي 1954م-1958م.

والآن ما الذي أدى إلى إبطاء الزخم السابق، بل ربما عمل بالتدرج على وقفه وصولاً إلى عكس المسار في فترة لاحقة؟ إنه انقلاب الثامن من آذار 1963م الذي سمي ثورة، وتطوره وتداعياته اللاحقة، هذا الانقلاب الذي جاء بوصفه استمراراً بشكل أو بآخر لحضور ما سمي بحركة التحرر الوطني في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية والذي مثله مثل كل الحركات الاشتراكية والقومية اليسارية في العالم، كان حكماً ديكتاتورياً بامتياز وتقليداً بشكل أو بآخر للحركات المذكورة من الاتحاد السوفيتي حتى كوبا، ومن أندونيسيا حتى غرب إفريقيا - غانا، غينيا.. إلخ) مروراً بالمنطقة العربية من العراق حتى الجزائر.

إن تيار مواطنة لا ينطلق في مواقفه من هذه الحركات من واقع اتهامي حاد أو ثأري أو ما شابه، كما أنه لا ينطلق مما آلت إليه الأمور فحسب وهو مأل من سوء إلى درجة الفضيحة، بل من صيرورة هذه الحركة (حركة التحرر الوطني في العالم الثالث) بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات باعتبارها صيرورة تاريخية من جبال من النوايا الطيبة والبرامج الجذرية والأجيال الحاملة إلى صخرة الواقع المريرة السوداء. وبهذا المعنى فإن انقلاب الثامن من آذار 1963م شكل مع كل ما ذكرناه للتو نقطة فاصلة في تطور سورية على كل من الصعيد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومثله (أي الانقلاب) مثل كل الحركات المذكورة أعلاه، كان افتقاده للشرعية الدستورية واضحاً، وكانت ديكتاتوريته بالتالي سافرة، ومع ذلك فقد غطى على ذلك بقدر من الشرعية الشعبية والقومية اليسارية والوطنية التي ما فتئت تتآكل بشكل سريع على قاعدة الانقلابات المتتالية التي أعقبت هذا التاريخ وصولاً إلى التآكل المأساوي الناتج عن هزيمة الخامس من حزيران.

2- صيرورة الانقلاب المذكور والانقسام العمودي

على الرغم من كل ما ذكر أعلاه من إيجابيات وسلبيات، وعلى الرغم من كل النوايا الطيبة والسيئة والبرامج... إلخ، فقد كان الانقلاب المذكور منذ بدايته أقرب ما يكون إلى انقلاب أقلية ديمغرافية (2) على الرغم من وجود شخصيات حقيقية من أمثال لؤي الأتاسي وزباد الحريري وأمين الحافظ الذين يتحدرون من الأكثرية الديمغرافية.

هذا الطابع المذكور تفاقم بعد أحداث تموز 1963م (3) في بعض القواعد العسكرية وبخاصة في حرسنا والمحاكم التي أعقبتها، ولقد استمر هذا التفاقم وصولاً إلى انقلاب 23 شباط 1966م الذي أدى إلى تصفية كثيفة لمجموعة من الضباط السنة -وعلى رأسهم رئيس الدولة أمين الحافظ - من الجيش السوري. الأمر الذي أدى، من بين أمور عديدة، إلى هزيمة الخامس من حزيران وتعميق الانقسام العمودي في المجتمع السوري والقوات المسلحة والإدارة الحكومية وفي كل الحقول تقريباً، وهو ما جعل الخاتمة المأساوية التي تجسدت في انقلاب 16 تشرين الثاني 1970م أمراً طبيعياً وتحصيل حاصل بحيث باتت الهيمنة الطائفية واضحة كسنام البعير.

ليست السمة الطائفية هي التي طغت على الوضع فحسب بل والسمة الشمولية التي لا بد أن تخالطها الفاشية شئناً أم أبينا، على الرغم من كل التباين المنطقي بين السمتين الطائفية والشمولية وبخاصة فيما يتعلق بضيق واتساع القاعدة الاجتماعية. وفي السياق نفسه كانت الشرعية السياسية والاجتماعية والقومية والوطنية التي سميت بالشرعية الثورية (لأنه لم يكن هنالك أي شرعية دستورية تستحق اسمها)، نقول كانت الشرعية المذكورة تتآكل عند كل منعطف مما ذكرناه على الصعيد الداخلي على الأقل. لأن الشرعية المذكورة بقيت موجودة إلى حد كبير على الصعيد القومي واليساري والعالمي على الرغم من كل ما فعلته

2 - يعتبر تيار مواطنة أن هناك أقلية وأكثريّة سياسية في الحقل السياسي، كما أن هناك أقلية وأكثريّة (ديمغرافية قومية أو دينية أو طائفية) في الحقل الاجتماعي، ويرفض تجاهل المقصود أو غير المقصود للنوع الثاني بحجة عدم وجود إلا النوع الأول، وسوف نحتاج إلى دولة مواطنة جذرية وممارسة صادقة مترتبة عليها للوصول إلى ذلك وسوف نصل.

3 - حركة جاسم علوان في حرسنا، تموز 1963.



السلطة المذكورة وبخاصة بعد انقلاب عام 1970م، وهو الأمر الذي لا يزال قائماً بشكل أو بآخر حتى الآن وسوف نتطرق إلى ذلك لاحقاً في المكان المناسب من هذا المشروع.

على المقلب الآخر- مقلب المعارضة- جاءت الأحداث في معظمها منذ حادثة جامع السلطان في حماة عام 1964م وصولاً إلى الانفجار العاصف في آذار 2011م لتعزز هذا الانقسام العمودي الإثني والطائفي وبخاصة الأخير منهما ولتعده بالدم والمجازر التي ارتكبتها النظام بكل وحشية.

وباستثناء المحاولات السياسية ذات الطابع الوطني الحقيقي التي تمت في عام 1968م⁽⁴⁾ من قبل أطراف من المعارضة الوطنية ولاحقاً تلك التي تمت بين عمي 1979م-1980م⁽⁵⁾ على الصعيد السياسي والمدني وصولاً إلى بدايات القرن والربيع السوري الحقيقي الخجول والذي كان يبشر بالخير للبلاد لو لم يتم إجهاضه الفج على يد السلطة- الطغمة السورية، نقول باستثناء هذه المحاولات كانت جميع الأحداث الأساسية الأخرى تصب في تعزيز الانقسام العمودي.

لقد بدأنا بحركة مروان حديد وعبد الرحمن العظم في حماة عام 1964م والرد الوحشي للسلطة الطغمة عليها، والأمر نفسه تكرر في أحداث حسن حبنكة في دمشق عام 1965م مروراً بالصراع الدامي والعشيرة السوداء التي قامت بها السلطة الطغمة وبشكل خاص المجزرة الوحشية في حماة في شباط 1982م ومجزرة المشاركة في حلب ومجزرة جسر الشغور وفي غير مكان في سورية وبخاصة في المعتقلات الأقرب إلى الجحيم الحقيقي -سجن تدمر- حيث أعدم ما يقارب 20/ ألفاً استناداً إلى محاكمات سورية لم تكن تستمر إلا دقائق قليلة، ومن شبه المحال اليوم عدم الاعتراف بالطابع الطائفي في هذه المجازر من قبل الطرفين المتصارعين وبخاصة إذا تذكرنا طبيعة القوات العسكرية والأشخاص الذين قاموا بها بما في ذلك الجهاز الإداري والأمني لكل المعتقلات والسجون وباستثناء مجزرة المدفعية في حلب وبعض الهجمات على مراكز الأمن والاعتقالات المتفرقة فقد كان الموت والعذاب والدمار يقع في كل ما ذكرنا على رقاب الأكثرية الديمغرافية السنية من المواطنين السوريين.

3- صيرورة الانقسام الإثني

لقد شكل انقلاب الثامن من آذار سيقاً حاداً على الأقليات القومية في سورية، وبخاصة على الكرد بدءاً من تنفيذ مقترحات الضابط محمد طلب هلال⁽⁶⁾ فيما يتعلق بهم وبالجزام العربي ورفض منح الجنسية لقسم كبير من الكرد والمضايقات الفعلية الشاملة للثقافة الكردية وكل ما ينطبق عليه هذا الوصف ولقد ازداد الأمر سوءاً عبر ما نتج عما سمي قرى الغمر، وبخاصة نقلهم إلى مناطق الأغلبية الكردية في الحزام الشمالي للجزيرة السورية.

ليس هذا فحسب بل إن موقع الكرد من الإدارة والجيش والأمن كان أقرب إلى عدم الاعتراف بهم أو حضورهم في هذه المؤسسات وفي بعضها على الأقل بحيث يمكن القول: إنها كانت محرمة عليهم إلى حد كبير وهذا واضح لك ذي عين.

وفي السياق نفسه جاءت انتفاضة آذار الكردية في 2004 في الجزيرة تعبيراً عن كل الاحتقان التاريخي والاضطهاد القومي للكرد في سورية ذلك الاحتقان الذي لم يبلغ هذا الحد إلا بعد انقلاب آذار 1963م كما ونوعاً وأيديولوجياً. وقد بين تعامل السلطة- الطغمة وبعض القبائل العربية وحتى بعض الفئات العربية المدنية مدى الانقسام داخل وخارج المعارضة السورية، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بدءاً من بيت السلطة وصولاً إلى المعارضة السورية عرباً وكرداً على حد سواء.

إن الاعتراف بما سبق وبتأثره المأساوية على الحاضر والمستقبل السوري ضروري ضرورة القيام بكل ما يمكن من أجل التغلب عليه وصولاً إلى صيغة عمل مشترك تستحق اسمها قولاً وفعلاً.

4- التوريث

لقد شكل توريث السلطة من الأب إلى الابن الخطوة الفاضحة لطابع السلطة الطائفي والعائلي، وللمدافعين عن لا طائفية السلطة وعن رفض طابعها هذا بذرائع وحجج متهاقنة نقول: لماذا لم يكن بالإمكان أن يكون نائب الرئيس هو الرئيس، أو أي أحد آخر

4 - المقصود الجبهة السياسية التي تشكلت من الحركة الناصرية والاشتراكيين العرب (الحوارني) وحركة القوميين العرب (حبش) في مواجهة الدكتاتورية البعثية.

5 - العمل المشترك بين النقابات المهنية والتجمع السوري الديمقراطي وقوى سياسية أخرى.

6 - المذكورة التي قدمها إلى الحكومة السورية في كانون أول 1962 حتى قبل انقلاب آذار.



تيار مواطنة

من أجل مواطن: فرد، حر، كريم، متساو!

مراجعة نقدية أولية- المؤتمر العام السابع:
31 تشرين أول 1 تشرين الثاني 2020م

في سورية من حزب البعث أو من خارجه، أياً تكن طائفته التي ينحدر منها؟ ولماذا كان من الضروري تعديل الدستور بالطريقة التي جرى فيها كي يكون الرئيس من العائلة نفسها ومن الطائفة نفسها دون أي منافس على الإطلاق؟ وهل يعتبر هذا مجرد دليل على اعتبار السلطة سلطة عائلية فقط كما يدافع بعضهم رافضاً أي طابع طائفي للسلطة مقابل الاعتراف بعائلتيها؟ لهؤلاء نقول: لا أيها السادة، إن جهاز الأمن والمؤسسة العسكرية والجهاز الإداري والحزبي المهيكّل على أساس الحضور الطائفي والمهيمن لأبناء الطائفة العلوية هو السبب الذي مكّن من هذا الانتقال السلس داخل البيت نفسه وداخل الطائفة نفسها، ولم يكن بالإمكان على الإطلاق حصول غير ما حصل مادام الهيكل المذكور على ما هو عليه وعندئذ فلا معنى للحجاج النظري والمنطقي عن الطائفية في ظل هذه الوقائع العنيدة.

لقد جننا على ذكر التوريث لأنه كان خطوة بشعة زادت في الطين بلة، كما زادت عمقاً وشمولاً في الانقسام الطائفي العمودي وللاحتقان العارم المترتب عليه على الرغم من بعض الآمال الصغيرة التي أنعشها خطاب القسم والشهور الأولى التي أعقبته حتى اعتقال العناصر البارزة في المنتديات المدنية - السياسية وبخاصة منتدى جمال الأتاسي، ومنتدى السلم الأهلي... إلخ خلاصة القول إن المجري الأساسي الذي عاشته سورية من انتفاضة معسكر الفدائيين في حرسنا تموز 1963م والذي أتينا على ذكره قبل قليل وحتى الانفجار الكبير في آذار 2011م إنما كان يعمق يوماً بعد يوم الانقسام المذكور، جاعلاً من الإسلام السياسي والعسكري الطرف الأبرز، ودافعاً بما لا يقاوم نحو العنف والعنف المضاد بكل الأشكال المعروفة بدءاً من الاغتيال الفردي وانتهاء بالمجازر الوحشية التي قامت بها السلطة- الطغمة جنباً إلى جنب، مع تأجيج الخطاب الطائفي العلني والضمني على طرفي الخندق على الرغم من الغطاء القومي والوطني واليساري الذي تلحفت به السلطة في العلن مخفية تحته كل ممارساتها الطائفية البيغضية إلى أقصى حد اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ووطنياً.

لقد كانت القبعة الاستبدادية تغطي هذا العنف الطائفي وتمنعه من التعبير عن نفسه علناً وبوضوح، في حين كانت هذه القبعة نفسها تقاوم الأمر حتى التخمة واقعيّاً.

5- تعقيدات أخرى

وهي كثيرة ومهمة وحقيقية وإن تكن أقل أهمية في بعضها أو كلها ومن بينها:

أ- موقع القضية الفلسطينية:

على الساحة السورية شعبياً وسياسياً وتاريخياً، على قاعدة تداخل القضية القومية العربية والقضية الوطنية وهو تعقيد آخر، وهذان التعقيدان يأخذان المعنى التالي ليست القضية الفلسطينية قضية شعب شقيق أو صديق أو جار... إلخ بل إنها قضية الشعب السوري ذاته بما هي قضية العرب المركزية والأولى ناهيك عن أنها قضية إسلامية بالمعنى نفسه تقريباً بحيث يصح القول: إن اعتبار دمشق قلب العروبة النابض - المريض إلى أقصى حد الآن- ليس مسألة مجازية بغض النظر عن السلطة الحاكمة، وللعديد من الأسباب القومية والجغرافية والسياسية فإن القضية المذكورة تختلف- ولو نسبياً- عما هي عليه في البلدان العربية الأخرى، ونقصد بالقضية المذكورة القضية الفلسطينية وقضية العروبة معاً، ولذلك تلاحظون أن الأغلبية الساحقة من القوميين العرب من المحيط إلى الخليج هي مع السلطة السورية تحت شعار كونها مع الشعب السوري ومع سلطته القومية على اعتبار أنهما خندق الدفاع الأخير عن الأمة العربية وفلسطين، والأمر نفسه فيما يتعلق بغالبية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وجميع الفصائل تقريباً بدءاً من الجبهة الشعبية حتى الجهاد الإسلامي مروراً بحماس وفتح، وكذلك الحكومتان، حكومة عباس وحكومة حماس، على الرغم من الخلاف العميق بينهما وكذلك الأمر فيما يتعلق بما هو داخل وخارج الخط الأخضر. هذا الموقف من جميع القوى المذكورة ومن غالبية الشعب الفلسطيني، ولا نقول كله لأن هنالك فئة وإن تكن صغيرة في الداخل والخارج متعاطفة مع قضية الشعب السوري في الحرية والكرامة.

إن تيار مواطنة يأمل ألا يظنّ أحد أن هذا الموقف الفلسطيني السياسي والشعبي يعود إلى قصر الذاكرة أو عدم معرفة الوقائع بقدر ما يعود إلى أسباب أخرى على رأسها الخذلان شبه التام من قبل العرب الآخرين.



إن تيار مواطنة يعتقد أن الفلسطينيين يذكرون جيداً التاريخ القومي للسلطة السورية ضدّهم في لبنان وغير لبنان كما يذكرون خذلانهم من قبل هذه السلطة في أيلول 1970م وهم يتذكرون بشكل خاص مجزرة مخيم تل الزعتر في بيروت على يد هذه السلطة ومع ذلك فإنهم مضطرون للسبب الذي ذكرناه أعلاه وهو سبب قاهر بالتأكيد لموقفهم هذا الذي دُفعوا إليه لانتفاء الخيارات. والأمر نفسه فيما يتعلق بموقف العروبيين والقوميين العرب في كل مكان تقريباً ما عدا قلة لم تنجرف مع الاتجاه الغالب. إن تيار مواطنة وهو يتفهم هذا الموقف كما بيّنا أعلاه، لا يستطيع قبوله بأي شكل من الأشكال لأنه يعتقد أن بوسع الأطراف المذكورة حتى وهي تقف الموقف المذكور أن تقرنه بالنقد الضروري الحازم، على الأقل إن لم نقل أكثر من ذلك، ولا يقدم أو يؤخر كثيراً أن يكون هنالك درجة من الرفض أو النقد المضمّر.

ب- موقف اليسار الدوغماتي:

ليس مفاجئاً لتيار مواطنة موقف هذا اليسار عالمياً وإقليمياً وعربياً وحتى داخلياً، فيغض النظر عما تقوله المعارضة السورية وهو ما سنأتي عليه لاحقاً، فإن اليسار المذكور ينطلق من قناعة مبسطة تقوم على أساس أن السلطة السورية معادية للإمبريالية وأن ما يجري في سورية هو مؤامرة عليها وبالتالي فإن من الواجب الأممي والعربي والسوري دعمها قوياً وفعالاً، وتيار مواطنة يعتقد أن الخطأ الأساسي في هذا الموقف يقوم على أن اليسار لا يفسح في المجال لنضال خاص في كل ساحة حسب شروطها العيانية الملموسة، بل ينطلق من أحادية النضال العام ضد الإمبريالية، كما أن اليسار المذكور في اعتقادنا لا يقيم كبير وزن للمسألة الديمقراطية عندما يكون المطروح هو الموقف من الإمبريالية، ولذلك فإنه على استعداد - كان ومازال إلى حد كبير- لدعم أي نظام ديكتاتوري بحجة مواجهة الإمبريالية، وبعيداً عن سورية انظر موقف هذا اليسار من كوريا الشمالية ومن الصين ومن روسيا بوتئين وحتى من إيران الملالي.

خلاصة القول: ثمة مسألتان في غاية الأهمية في موقف هذا اليسار هما:

أولاً، وحدة النضال ضد الإمبريالية دون أي خصوصية لساحة نضال محددة، والثانية هي عدم إيلاء المسألة الديمقراطية حقها وبخاصة عندما تكون الساحة المذكورة ليست ساحتها الخاصة، ولذلك لا معنى للبحث عن أسباب أخرى كالجهل أو الانتهازية أو الخوف أو... إلخ لأنها من الحجج المتهافنة ولأنها حتى في حال وجدت جزئياً هنا أو هناك ليست هي السبب الأساس المفسّر، وعليه فإن تيار مواطنة وهو يتفهم الأسباب التي تحدو بهذا اليسار لاتخاذ الموقف المؤيد للسلطة السورية فإنه يرفض بشكل قاطع هذا الموقف ويدعو إلى إعادة النظر في الأسباب ذاتها، بل والذهاب أبعد من ذلك إلى الموقف الحقيقي للبلدان التي يدعمها هذا اليسار ضد الإمبريالية وبخاصة عندما يكون ذلك الموقف مجرد موقف شكلي ولفظي وإنشائي دون تهيئة الأسباب الفعلية للمواجهة مع الإمبريالية.

ج- الموقع الاستراتيجي (الجيوسياسي) للساحة السورية:

لا نبالغ في القول: إن أي تغيير حقيقي على الساحة السورية سوف تكون له آثاره السلبية أو الإيجابية العميقة على الأطراف الأساسية الفاعلة دولياً وإقليمياً وعربياً ليس فقط لأن هذه الساحة هي على حدود فلسطين "وإسرائيل"، بل لأنها في الحقيقة في قلب الشرق الأوسط إن لم نقل في قلب العالم العربي سياسياً وفكرياً على الأقل وقد رأينا ذلك منذ عام 1947م وحتى الآن في فلسطين ولبنان والأردن وفيما أبعد من ذلك حتى في قلب الجزيرة العربية بل حتى في تركيا شمالاً لسنوات طويلة مع حزب العمال الكردستاني.

ولأن الأمر على هذه الدرجة من التعقيد فإن جميع القوى المذكورة وغير المذكورة منخرطة بهذا الشكل أو ذاك في الصراع على سورية وفي سورية وهو ما يشكل عنصراً يجب أخذه دائماً في الحساب بما يستحق.



د- تعقيدات مختلفة أخرى:

من مثل انعدام وحدة المعارضة سياسياً وليس تنظيمياً فحسب، وهذا الأخير ليس جوهر الموضوع لأن الجوهر هو الوحدة السياسية وانعدام الوحدة هذا مفهوم جيداً لنا على قاعدة التعقيدات السابقة المذكورة ومما يزيد في الطين بلة انعدام الوحدة العسكرية أيضاً حتى لو كان جميع حملة البنادق هم من الإسلام السياسي والشعبي بتنوعاته كافة. لقد قيل الكثير عما سبق، وعن آثاره المدمرة وبخاصة في تحول الفصائل المتكاثرة كالفطر إلى أدوات للتدخل الخارجي بأشكاله ومضامينه كافة وهو ما عانينا ولا نزال نعاني منه على كل الصعد الفكرية والسياسية والعسكرية والعملية. وينشأ عن هذا التعقيد تعقيد آخر هو غياب الاستراتيجية السياسية والعسكرية الموحدة على كامل الأرض السورية بما في ذلك أيضاً غياب التكتيك المناسب على الصعيدين المذكورين في كل مرحلة وكل منطقة جغرافية، إن غياب الرباعي المذكور: الوحدة السياسية، والوحدة العسكرية، والاستراتيجية الموحدة، والتكتيك المناسب كان له آثار مدمرة.

هـ- مسألة الجيش في البلدان المتخلفة

يعلمنا التاريخ- القريب منه بشكل خاص- أن الجيش في البلدان المذكورة له الدور الأكبر في حدوث أي تغيير سواء أكان سلبياً أم إيجابياً بما في ذلك إجهاض أي تحرك حقيقي للشعب نحو الأفضل وبهذا المعنى حتى لو توفرت كل شروط الثورة أو التغيير الجذري - وحتى التغييرات الأقل جذرية- من مثل الاحتقان العام للشعب ضد السلطة - وقد كان موجوداً في سورية قبل الانفجار- ورفض الشعب الاستمرار بالطريقة القديمة، والاستعداد لترجمة ذلك عملياً، ووجود قيادة مركزية خبيرة بالصراع وإمكاناته المستقبلية، جنباً إلى جنب مع صياغة الاستراتيجية الموحدة - بما في ذلك التكتيك المناسب في كل مرحلة من تطور الصراع والوسائل والطرق والأدوات المناسبة لكل تكتيك- والعجز النسبي للسلطة - الطغمة عن الاستمرار بالشكل القديم دون أي تغيير مهما يكن صغيراً، ونشوء مراكز قوى وأوضاع داخل السلطة تضعف من تماسكها ووحدتها الصماء و...إلخ. نقول حتى لو كان كل ذلك موجوداً- والحال إن الوضع في سورية لم يكن كذلك- فإن القوة العسكرية حتى لو كانت نسبية، بما في ذلك وهم القوة الناشئ عما سبق، وتماسك المؤسسة المذكورة من شأنه أن يضعف إلى حد كبير انتصار الشعب إن لم نقل غير ذلك.

وفي كل الأحوال ينبغي التأكيد على أن الانتصار المرغوب بحاجة إلى كسب الجيش، أو تحييده - إن لم يمكن كسبه- أو انقسامه الحقيقي- وليس بعض الانشغافات الفردية أو الفنية لأن الحديث هو عن الانقسام- نقول انقسامه الحقيقي على الأقل. هل ما سبق كان ممكناً في سورية؟ نرجح- إن لم نقل نؤكد- أنه لم يكن ممكناً في حدود معرفتنا بالوضع السوري بشكل عام ووضع المؤسسة العسكرية وبخاصة في بعدها الطائفي العميق، الأمر الذي يجعل التفاهة حول السلطة - الطغمة أمراً شبه بديهي، وبغض النظر عن الآراء والتحليلات النظرية الممكنة فإن هذا هو ما حصل واقعيّاً، الأمر الذي يعني أننا كنا بحاجة إلى العديد من العناصر الفاعلة سواء أكان الأمر على صعيد الداخل أم الإقليم أم العالم، كيما يكون أحد الاحتمالات المذكورة ممكناً، والتي هي كسب الجيش أو تحييده أو انقسامه.

الآن ليت الأمر توقف عند الحدود السابقة من التعقيد الأول إلى النهاية، لأن المآلات التي آلت إليها كل الثورات التي سميت "الربيع العربي" ذهبت لتصب في خانة الإسلام السياسي والشعبي من تونس حتى مصر مروراً بليبيا، على الرغم من إسقاط القذافي بالقوة الخارجية والداخلية معاً.

لقد كان هذا المال وبالأعلى حركة الشعب السوري لأن المجتمع المنقسم عمودياً في سوريا والمخيال الجمعي البعيد والوسيط، وتاريخ الصراع القريب- من الناحية الرئيسة- منذ عام 1963م وحتى حدوث الانفجار العاصف في آذار 2011م، بما في ذلك كل التعقيدات المذكورة كان من شأنها أن تجعل ما يقارب نصف الشعب- بما في ذلك الكرد عدا شبابهم في بعض المناطق في وقت مبكر من الانفجار وهو الأمر الذي لم يستمر لاحقاً بفعل عوامل عديدة لا تعود كلها إلى السلطة أو حزب PYD، بل وإلى ممارسات المعارضة السورية بشكل عام أيضاً- نقول كان من شأنها أن تجعل نصف الشعب أو أقل بقليل موزعاً بين محايد ورمادي أو رافض بل حتى معاد كل العداء لما حدث في آذار 2011م في درعا، وذلك للأسباب المذكورة أعلاه.



نترك جانباً بعض الفئات وبعض النخب التي لا تشكل أكثر من قشرة رقيقة جداً والتي كانت متعاطفة وفاعلة في الحراك من ضمن الجزء المذكور والذي لا يخفى بعده الطائفي ليس على كل ذي عقل، بل كل ذي عين، في حين كانت القاعدة الاجتماعية كما وصفناها أعلاه للأسباب التي ذكرناها وبخاصة مآلات الربيع العربي في البلدان الأخرى.

ليس ذلك فحسب بل إن بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تخض تجربة الربيع العربي أو خاضته من بعيد كانت على كفة عفريت نتيجة لطغيان القوى الإسلامية الطائفية، الشيعية في لبنان والعراق واليمن، والسنة في مواقع أخرى وعلى رأسها السودان، وبكلمة واحدة كانت الساحات المشاركة وغير المشاركة هي من الناحية الرئيسة لصالح الإسلام السياسي العسكري والمدني بصرف النظر عن صراعاته الداخلية العميقة.

هل ثمة حاجة للتذكير بأن الحزب الذي يرأس الحكومة في المغرب هو حزب إسلامي، وأن جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر فازت بالأغلبية في الانتخابات بداية التسعينيات من القرن الماضي وهو ما أدى رفض الاعتراف به ومواجهته العسكرية العنيفة إلى العشرية السوداء الجزائرية، كما أن حزب الغنوشي- حركة النهضة- فاز بانتخابات حرة بعد سقوط النظام القديم في تونس بما يقارب 43% من الأصوات على الرغم مما كرسه واقعياً التجربة العلمانية البورقبيية، والأمر نفسه بالقوى الفعلية في ليبيا بعد سقوط القذافي، أما في مصر فقد فاز الإخوان المسلمون- محمد مرسي- بأكثر أصوات الشعب وإن تكن أكثرية صغيرة- الأمر الذي أدى إلى الانقلاب العسكري اللاحق- فهل الصورة على الأرض في سورية في مقلب معارضة السلطة- الطغمة تختلف عن ذلك منذ منتصف عام 2011م؟

نستطيع القول الآن على قاعدة كل ما سبق يمكن فهم ما قاله رأس السلطة- الطغمة بغض النظر عن صحته أو خطئه في بداية عام 2011م، من أن سورية محصنة مما يجري في البلدان العربية الأخرى وبخاصة كما قال للقاعدة الإيديولوجية السياسية المشتركة بين السلطة والشعب والمقصود هو الموقف من الإمبريالية ومن الصهيونية و"إسرائيل" وهو ما جئنا على ذكره فيما سبق.

إنه قول مفهوم وإن كذبه التاريخ اللاحق، لأنه ببساطة قائم على تعقيد الوضع في سورية، وفي علاقته الجدلية مع قضية العرب المركزية- قضية فلسطين والصراع ضد الإمبريالية والصهيونية- كما يتصورها الناس بغض النظر عن رأينا في ذلك.

هذه القضية التي لم ترد في الحساب بشكل مركزي عندما يتعلق الأمر بالساحات الأخرى التي حصل فيها التغيير من قبل الشعب، ولاحقاً حضرت بالتأكيد بقوة في مصر بعد انتصار الإخوان المسلمين من قبل الخندق المذكور.

والآن بعد هذه المقدمة التاريخية- وبغض النظر عما آل إليه الصراع في سورية- هل كانت الثورة ممكنة بمعنى أن تكون ثورة وطنية حقيقية قادرة على الحشد والتعبئة على هذا الأساس وقابلة للانتصار بوصفها كذلك؟

نجرؤ على القول: إن ذلك أشبه بالمحال، ولكن هل يعني هذا أن سقوط السلطة- الطغمة كان محالاً أو ما يشبه ذلك؟

للجواب على هذا السؤال نقول: لقد بدا واضحاً لكل ذي عين أن ذلك لم يكن محالاً، والدليل على ذلك احتياج السلطة المذكورة إلى دعم خارجي قوي على كل الأصعدة وبخاصة من إيران والمليشيات الشيعية في المرحلة الأولى، ثم اضطرارها لتدخل عسكري أقوى بكثير من الروس في النصف الثاني من عام 2015م، ولكن هل هذا مجرد رأي؟ لا، إنه ما عبّر الروس عنه غير مرة على اعتبار أنهم من حموا السلطة- الطغمة من السقوط، لكن السؤال هل كان خندق المعارضة قائماً على القوة المحلية فقط أم أنه في الأصل قام على الدعم الخارجي متعدد الأشكال والوسائل والدول وبخاصة تركيا وقطر والمقاتلين الإسلاميين القادمين من أربعة أطراف المعمورة بتسهيلات سافرة من قبل تركيا- لآلاف بل عشرات الآلاف من المقاتلين- ودعم هائل من قطر، لقد جرى ذلك حتى قبل أن تفكر السلطة بالاستئجار بالخارج الشيعي حكومة ومليشيات وفي هذه الحال ماذا كان بالإمكان أن يحصل لولا التدخل الخارجي وبخاصة الروسي لصالح السلطة؟

نقول: كان من المرجح أن تسقط السلطة- إذا استثنينا تدخلاً دولياً أو أمريكياً في الوقت المناسب- ولكن لصالح من؟ الحق أنه سيكون لصالح داعش والنصرة اللتين تقدمتا الصفوف وسيطرتا على الوضع بشكل لافت للنظر في ربيع 2015م.

يبقى أن نسأل هل كان سقوط السلطة- الطغمة المرجح لصالح الإسلام السياسي والعسكري وبخاصة الفصائل المتطرفة بل الإرهابية يعني أن الثورة قد انتصرت؟



والجواب بدون تلجج، لا. والسبب أننا ندعي أن الثورة كانت ثورة حرية وكرامة وعدالة، فهل هذه الفصائل المذكورة هي التي ستجلب ذلك؟

إن النصف الأول من الثورة وهو النصف السلبي- الإطاحة، الهدم- يكون قد تحقق ولكن النصف الثاني الإيجابي الذي هو إقامة البديل النقيض القائم على الثلاثية المذكورة- حرية، كرامة، عدالة- يكون قد تبخر على الأرض والفضاء لأن الذي سيكون في السلطة عندئذ هي الثورة المضادة بكل ما في الكلمة من معنى والتي كانت من الوضوح السافر أنها لم تجد نفسها معنية حتى بالالتفاف على ذلك ليس من قبل داعش والنصرة فحسب بل ومن أمثال جيش الإسلام الذي اعتبر زعيمه أن الديمقراطية تحت حدانه وأنه بصدد مشروع أمة إسلامية... إلخ، والأمر نفسه عند جميع الفصائل الإسلامية الأخرى سواء أكانت عسكرية أم مدنية أم سياسية.

والآن مادام الأمر كذلك فكيف حصل ما حصل؟ وكيف وصلنا إلى هناك قبل خمس سنوات، بل كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن؟

6- حكاية ما حدث:

يجب عدم التعويل على مصداقية السلطة- الطغمة لافي قليل ولافي كثير، ولذلك فإن اعتبارها ما بدأ في سوريا في آذار 2011م إن هو إلا تعبير عن حركات إسلامية إرهابية أو تكفيرية نشأت في سياق مؤامرة خارجية تحركها الإمبريالية والصهيونية وإسرائيل وبلدان الخليج وتركيا. إلخ، لا يمت إلى الحقيقة بصلة مقتعة، وحتى لو كان الأمر كذلك فإن السلطة- الطغمة وإيران وحزب الله والمليشيات الشيعية تكذب لأن الجماعات الإسلامية الجهادية والمتطرفة والإرهابية والإسلام السياسي والشعبي معادٍ لإسرائيل والإمبريالية بل وللغرب كله عداً مستحكماً لا فكاك له، وبهذا المعنى فإن الأمر لو كان كما تصفه الدعاية المذكورة فإن الفصائل المقصودة مثلها في ذلك مثل حزب الله في لبنان و المليشيات الشيعية في العراق واليمن وأماكن أخرى يتجسد موقفها في العداة لأمريكا وإسرائيل والصهيونية وإلى حد كبير جدا لكل بلدان الخليج وعلى رأسها السعودية ما عدا قطر بالطبع الداعمة الأساسية لأمثال هذه الفصائل من أفغانستان وحتى نهاية العالم غرباً.

وإذا كان من الصحيح أن الأمور قد ذهبت في نهاية المطاف إلى التطرف وحتى إلى الإرهاب والتكفير فإن الصدق يفرض على الجميع أن يقول: إن المشكلة هنا، وليست في الموقف من "إسرائيل" وغيرها، لأن الجهاديين كما أسلفنا أكثر عداً "إسرائيل" وحلفائها حتى من حزب الله وحلفائه.

ومادام الحال كذلك فإن اللغو الذي سمعناه من السلطة وحلفائها لا يعدو أن يكون عكس الواقع ولذلك نلاحظ اليوم أن التركيز على الإرهاب هو الأكثر استخداماً في الديماغوجيا المذكورة وفي هذا بعض الحق إن لم نقل أكثر من ذلك.

أما فيما يتعلق بالعسكرة والأسلمة والطائفية فإنها هي الأخرى ما آلت إليه الأمور وليس ما كانت عليه في البدء وليس أدل على ذلك من اعتراف رأس السلطة لاحقاً أن المرحلة السلمية استمرت خمسة أشهر، الأمر الذي يعني أنها بقيت كذلك حتى شهر آب. وبالتالي مع ديماغوجيا السلطة وحلفائها فإن تيار مواطنة يرى أن ما حدث في سوريا هو انفجار عاصف على قاعدة الاحتقان العارم ضد الفساد والاستبداد والطائفية التي تفاقمت كما ذكرنا منذ آذار 1963م وإن البداية كانت إلى حد كبير امتداداً عفويماً لكسر هيبة السلطات كما حدث في تونس حتى فيما يتعلق بالشعارين الأساسيين: 1- الشعب يريد إسقاط النظام، 2- ويلله ارحل يا بشار، وقد تمت الإشارة مئات المرات إلى أن الشعار الأول كتبه بعض طلاب المدارس في درعا على جدرانها في آذار الانفجار.

والآن هل كانت هذه الانتفاضة السلمية قادرة على الاستمرار في بعدها السلمي والوطني؟ والجواب على ذلك من وجهة نظر التيار بالسلب، لا لأن السلطة- الطغمة قمعت كل تحرك بوحشية وبوسائل ميلشياوية من الناحية الرئيسة فحسب- على الرغم من صحة ذلك- بل لأن انتفاضة شبه عفوية لا رأس لها ولا عمود فقري وطني صلب تقوم عليه ولا وحدة سياسية مركزية تشمل كامل أرض الوطن، ولا استراتيجية حازمة تلتزم فيها، ولا... إلخ من العسير أن تبقى كذلك، وليس أدل على ذلك من نشوء ظاهرة لجان التنسيق المحلية، ويجب هنا التركيز جيداً على كلمة "محلية" لأنها تكشف جوهر هذا الانفجار أو هذه الانتفاضة وافتقارها إلى كل ما سبق وأثار ذلك الكارثية.



إن تيار مواطنة يعتقد اليوم- وليس في آذار 2011م- أن مثل هكذا انتفاضة سوف تنزلق على الأرجح- وهو ما حصل- نحو العسكرية والأسلمة ونحو الطائفية، وهذا ما كان يحصل في سورية منذ بدأ الصراع في أحداث حماة 1964م وصولاً إلى العشرية السوداء 1976م-1986م وهذا الانزلاق يعود في الحقيقة إلى التعقيدات التي ذكرناها في سورية وعلى رأسها الانقسام العمودي الطائفي المتفاقم، كما يعود في جزء منه إلى استعداد الإسلام السياسي- مثله في ذلك مثل اليسار الجذري- للعنف وحمل البندقية عن طيب خاطر، لا بل إن من لا يفعل كذلك كان يتهم من قبل الطرفين المذكورين بالميوعة والانتهازية و.. إلخ.

إن تضايف قمع السلطة- الطغمة الوحشي مع هذا الاستعداد الذي كانت تجلياته في غير مكان في المنطقة من العراق إلى ليبيا للتحول إلى العسكرية، وعندئذ فإن ما حصل هو شيء طبيعي تقريباً حيث غادرت الميدان المجموعات المدنية السلمية بألوانها كافة، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً في فقرة الخطاب السياسي والإعلام، نقول غادرت الميدان الذي أصبح حكراً على الإسلام السياسي والعسكري.

وفي هذه الحال كان من الضروري توقع ما حصل من التحول نحو الخطاب الطائفي البغيض على طرفي الخندق علنياً من طرف، وشبه علني أو مضمّر من الطرف الآخر، على الرغم من أن الممارسة كانت طائفية حتى النخاع.

يمكن تكثيف ما سبق والعام الأول من الانتفاضة بما يلي: استمرت الانتفاضة بضعة شهور سلمية من الناحية الرئيسية على الرغم من ظهور السلاح بشكل أو بآخر وكانت المظاهرات العارمة في العديد من المدن السورية تقارب مئات الآلاف وبخاصة في مدينة حماة وإلى حد كبير في الرقة ودير الزور ودرعا وحمص والسلمية و.. إلخ، ثم سادت مرحلة جمعت بين الأسلوبين السلمي والعنفي في بعض مناطق سورية وإن تكن قليلة وعلى سبيل المثال مجزرة مركز الأمن في جسر الشغور التي قام بها المسلحون في 6 حزيران 2011م، وأخرى في المعرة في 10 حزيران من العام نفسه، كما ظهرت المجموعات المسلحة في الجزء الجنوبي من جبل الزاوية منذ بدايات شهر أيار من العام نفسه إن لم نقل قبل ذلك.

وأدت المجازر التي ارتكبتها السلطة- الطغمة في منتصف عام 2011م في درعا والغوطة وحماة وأماكن أخرى إلى تراجع الحركة الشعبية السمية لصالح الأسلوب العسكري مع استمرار الأولى- السلمية- وإن يكن بشكل خجول، وفي هذا السياق أعلن عن تشكيل الجيش الحر رسمياً في 29 تموز 2011م بغاية حماية المتظاهرين في البداية وصولاً إلى نهايات العام المذكور حيث انتهى تعايش الأسلوبين - السلمي والعنفي- وانفردت العسكرية بالصراع في غالبية المناطق السورية وبالتحديد في المناطق ذات الغالبية السنية- نترك الآن مسألة الصراع في الجزيرة لاحقاً بين الكرد وداعش- ومن الجدير بالذكر- وهذا بغاية الأهمية- أن العسكرية ما كان لها أن تذهب نحو الأسلمة والطائفية فحسب بل يمكن القول: أن هذه العسكرية والأسلمة ذهبت إلى نوع من الحرب السياسية الأهلية الطائفية المركبة وذلك لأسباب أخرى من بينها ما يتعلق بالتعقيدات السورية وبالطبيعة الطائفية للسلطة- الطغمة. إن هذا هو الوصف الحقيقي لما حدث لاحقاً، ولأنه كذلك رفضه الطرفان المتصارعان، فالسلطة- الطغمة رفضته لأنه ينسف مقولة السلطة الوطنية الشرعية التي تصارع فصائل إرهابية وعميلة و.. إلخ، كما رفضه الطرف الآخر لأنه ينسف مقولة صراع شعب ثائر ضد سلطة استبدادية فاسدة طائفية ووحشية، وهذا مفهوم بالتأكيد.

إن مقولة الحرب الأهلية المركبة تضيف الشرعية على- أو تنزعها عن- الطرفين المتصارعين وهو ما لا يريده أي منهما، أما نحن فإننا نعتقد أن هذه المقولة لا تنسف بالضرورة شرعية الثوار ولكنها بالتأكيد تضعف إلى حد كبير من شرعية السلطة- الطغمة وقد شهدنا أمثلة على الحرب الأهلية وعلى ما نقول بصدها في غير مكان أو زمان في العالم، إن يكن في البلقان أو رواندا أو اليمن اليوم. وفي كل مكان مما هو مذكور تداخل الاصطفايف السياسي مع الاصطفايف القومي أو الديني أو الطائفي أو القبلي، وما جرى ولا يزال يجري في سورية ليس بعيداً عن ذلك لأنه من مجانية الصواب القول إنه ليس ثمة اصطفايف سياسي في الصراع الدائر، لأنه موجود ولا يزال منذ البداية وهو الانتفاضة ضد السلطة- الطغمة الاستبدادية، ولكن ولأن الأمور في سورية على ما ذكرناه غير مرة سرعان ما تراكب هذا العنصر مع الطائفية بشكل عام في سورية، ومع القومية في الجزيرة السورية.

وفي كل الأحوال فإننا نعتقد أن الأمور ذهبت بالتدرج إلى ما هو أسوأ من ذلك، فباستثناء الجزيرة السورية- نسبياً- أين موقع الشعب الآن من الانتفاضة أو الثورة أو الحرب الأهلية المركبة- سمها ما شئت- وهل هنالك أي حراك ذو معنى سواء أكان داخل سورية أم خارجها، وبخاصة في مخيمات اللجوء؟ وأين ما سمي ذات يوم الجيش الحر، وهو لا يزال يسمى كذلك دون مضمون في بعض مناطق سورية؟ لقد تضافرت داعش والنصرة والروس وإيران والمليشيات الشيعية والسلطة "وبؤس الجيش الحر"



ووضع المعارضة الوطنية والتدخلات الإقليمية والدولية على المآل الذي آلت إليه الأمور بحيث نستطيع القول: إننا اليوم أمام عسكرة مؤسمة مطيقة تحولت إلى ثورة مضادة وأمام سلطة- طغمة طائفية هي الأخرى ثورة مضادة بشكل أو بآخر لأنها ليست ضد الثورة أي ثورة فحسب، بل وضد أي تغيير يستحق اسمه.

7-الخطاب السياسي والإعلامي:

من المفيد تسليط الضوء على هذا الخطاب ومعرفة كيف تناول الصراع في سورية وعلى سورية؟ مرة أخرى نقول: إن ديماغوجيا السلطة- الطغمة لا تستحق ولا تغني بهذا الخصوص، ومع ذلك من المهم معرفة كيف وإلى أي حد تتقاطع نظرة هذه السلطة وحلفائها مع نظرة المعارضة بشكل عام على قاعدة التعقيدات التي ذكرناها. ذكرنا قبل قليل كيف تتقاطع النظرتان في مسألة الحرب الأهلية، ونضيف الآن أن كليهما تتقاربان إلى حد لافت للنظر في اعتبار المؤامرة الخارجية أساس المسألة، فالسلطة تعتبر كما قلنا قبل قليل أن الأمر لا يعدو أن يكون كذلك وأن القوى المتآمرة هي الإمبريالية والصهيونية وإسرائيل وأمريكا وأوروبا وبلدان الخليج و...إلخ، وأن الحركة السلمية والعسكرية في سورية ما هي إلا أداة هذه الأطراف، والمعارضة تنطلق من المؤامرة ومن الأطراف ذاتها مع بعض التغيير والحذف بحيث تكون السلطة- الطغمة هي الأداة الوظيفية لدى الإمبريالية والصهيونية وإسرائيل ويستدلون على ذلك بأن هذه الأطراف لم تعمل على إسقاطه- أي النظام- بل على حمايته، ومن الطريف بعد كل هذا أن المعارضة لم تكف عن المناشدة وتعليق الآمال على الأطراف المذكورة وبخاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا من أجل التدخل للخلاص من السلطة، ومن حق المرء أن يتساءل هنا أين البناء المنطقي في هذه المواقف؟ ليس هذا فحسب بل إن كلا الطرفين ينتقل بخفة البهلوان ليقول بعد قليل وفي كل مكان آخر إن هنالك صراعاً في سورية وعلى سورية بين محور الممانعة ومكوناته، وبين محور الاستسلام وحلفائه، وذلك عندما يتعلق الأمر بديماغوجيا السلطة. إذن ليس ثمة مؤامرة خارجية وعالم غير أخلاقي مجمع على شطب سورية، بل هناك عالمان متصارعان على كل الصعد عالمياً وإقليمياً وعربياً ومحلياً، وكذلك عندما يتعلق الأمر بالمعارضة فالصراع محتدم بين محور الممانعة وحلفائه، السلطة وإيران وحزب الله والروس والصين و...إلخ ومن خلفهم وأمامهم - بالطبع بعد أن يعتبر أن هذا المحور كاذب وغير ممانع بل عميل وموظف لدى أمريكا و"إسرائيل"، وأن كل ما يبدو عداءً هو مجرد ظاهر باطنه معاكس كلياً، نقول: بين هذا المحور والشعب السوري وحلفائه وسيكون الحلفاء هذه المرة تركيا وقطر و...إلخ، مع عدم نسيان أن المعارضة نفسها أو جزء كبير منها بما في ذلك فئات واسعة من الشعب تعتبر أن الشعب السوري قد تُرك وحيداً بدون أي حليف أو داعم أو صديق أو ..إلخ، ويتنطح هؤلاء لشتم الكرة الأرضية بالكامل على قاعدة البارانونيا المرضية التي تحيل إلى ثنائية الملاك الذي هو نحن، والشيطان الذي هو كل الآخر المحلي والإقليمي والعربي والعالمي، وقد تُرجم هذا المرض المعقد بجملة بسيطة: " ما لنا غيرك يا الله" وفي هذا الدليل الكافي عن المرض المذكور، في حين أن ثلاثة أرباع العالم كان معنا قبل التحولات والانزلاقات نحو الأسلمة والإرهاب والطائفية ومعاداة الديمقراطية والحريات، وضرب الأمثلة البائسة على سلوك لا يختلف كثيراً عن سلوك السلطة في المناطق الخاضعة للفضائل الإسلامية العسكرية المتطرفة حيث لم تعد هنالك منذ زمن بعيد بندقية وطنية.

تحدثنا قبل قليل عن التقاطعات ذات الدلالة بين السلطة - الطغمة والمعارضة من مثل:

أ-المؤامرة الكونية، ب- الحرب الأهلية: والمضحك المبكي في المسألة الأولى هو الاتفاق شبه التام على الطرف الخارجي الذي يعتبر من قبل الطرفين سيد المؤامرة، والذي هو كما أسلفنا الإمبريالية والصهيونية و"إسرائيل" مع تنويعات إضافية، وفي هذه الحال أين في غير سورية يمكن أن يحدث ذلك، وما السبب الذي يقبع خلف هذا التقاطع؟ سنجيب على هذا السؤال في السياق اللاحق وسننتقل الآن إلى المسألة الثالثة التي هي:

ج-الوطنية والعمالة:

كنا قد ذكرنا أن هذه المسألة لم تأخذ في بلدان الربيع الأخرى الحيز الذي أخذته في سورية، بل إنها أحياناً لم تأخذ أي حيز ذا معنى وأسباب ذلك معروفة كما نعتقد، وكنا قد أشرنا إلى ذلك في سياق التعقيدات على الساحة السورية.



إن تيار مواطنة يعتقد - بالإضافة إلى منزلة المسألة الوطنية والفلسطينية في سورية- أن السبب الأعمق في ذلك هو بنية العقل السياسي العربي والإسلامي- وبخاصة العقل السياسي السوري- الذي يجعل المسألة الوطنية صنماً للعبادة ويعالج معظم المسائل بدلالة ذلك وكأن استبداد السلطة وطائفيتها وفسادها المطبق ووحشيتها غير كافية لتسوية المعارضة والثورة بل يجب أن تسقط عليها صفات العمالة والخيانة والدور الوظيفي لخدمة الخارج الإمبريالي والإسرائيلي كي تستقيم الأمور.

والحق إن هذا العقل الكارثي يلاحقنا- على الأقل- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونهوض حركة التحرر الوطني في العالم والمنطقة وسنضرب على ذلك بعض الأمثلة وأولها مثال جمال عبد الناصر، والكل يعلم تقريباً أن خالد بكداش وحزبه- الشيوعي- لجأ كي يسوغ معارضته لجمال عبد الناصر في أثناء الوحدة إلى اتهامه بالعمالة للإمبريالية الأمريكية طالباً ممن لا يصدق ذلك قراءة كتاب لعبة الأمم لـ "مايكل كوبلاند"، لأنه لم يكن يستطيع القول إن عبد الناصر وطني بما فيه الكفاية ولكن المشكلة هي في ديكتاتوريته وهذا كافٍ للمعارضة لأن مثل هذا الكلام لا يحوز على الصدى المطلوب عند الشعب وعندئذ هل كانت هذه مشكلة بكداش أم مشكلة العقل السياسي الجمعي؟

إنها بالتأكيد مشكلة الأخير الذي لا يعنيه في قليل أو كثير الديكتاتورية والديمقراطية بقدر ما تعنيه الوطنية ونقيضها. الأمر الذي كان يعني ولا يزال أن الخطاب بدلالة الديمقراطية يأتي في آخر القائمة، ولقد تجلّى ذلك في الموقف من الشيشكلي الذي اعترفت جميع القوى السياسية السورية لاحقاً بأنه كان وطنياً سورياً صادقاً وأميناً بما فيه الكفاية، ولكن الأمر عندما كان على رأس السلطة كان عكس ذلك فقد اتهم من قبل المعارضة بتلاوينها كافة تقريباً بأنه أداة للمخططات الأجنبية.

ومن المؤسف القول: إن هذا الوضع لا يزال مستمراً حتى اليوم بشكل أو بآخر، وبوسعك أن تقرأ بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاة جمال عبد الناصر الأناشيد المدحية التي تتجاوز حدود المعقول من أنصاره دون الإشارة إلى العيب البشع في نظامه السياسي والذي هو الديكتاتورية على الرغم من زعمهم الدفاع عن الديمقراطية على مدار الساعة، كما بوسعك أن تستمع إلى بعض الذم والقدح من بعض معارضيه فقط تقريباً، والحال إن بوسع المرء أن يقول:

لقد قام نظام عبد الناصر بالكثير من الإنجازات على الصُّعد الاجتماعية والعربية والإفريقية وهو ما يجب أن يحسب له، لكنه مهد الطريق في المنطقة للاستبداد- وإن شئت الوطني الحديث- الذي تفاقم بعد عام 1952م في معظم بلدان الانقلابات العسكرية العربية جنباً إلى جنب بالطبع مع الاستبداد القديم، في حين لم تستطع الانقلابات العسكرية الثلاثة التي سبقته في سوريا عام 1949م التأسيس لأي شيء نوعي من هذا القبيل.

قلنا من المؤسف استمرار الوضع المذكور ولناخذ على سبيل المثال الموقف من حزب الله الذي كان زعيمه صنماً للعبادة في الأغلب الأعم عند العرب والمسلمين بوصفه عدواً "إسرائيل"- في سياق المسألة الوطنية والفلسطينية- دون النظر إلى الأبعاد الطائفية وعلاقة التبعية العضوية لملاي إيران التي جاءت على عظمة لسانه وأثار هذه المسألة على لبنان والعرب بشكل عام، لأن العقل الجمعي العربي والسوري بخاصة مسكون بالهاجس الوطني حيث يهون كل ما عدا ذلك.

لقد تغير ما سبق إلى حد كبير عند المعارضة السورية- وبعض العرب- بعد التدخل السافر لحزب الله في سورية، حيث تحول المذكور إلى عميل "إسرائيل" و...إلخ، وتذكر الناس فجأة طابعه الطائفي وتبعيته لإيران وملايها وتأجيجه للصراع الشيعي- السني إلخ، كما اعتبرت إيران نفسها عميلة لأمريكا و"إسرائيل" و...إلخ.

مرة أخرى كان على المعارضة السورية أن تسوّغ عداها لحزب الله وإيران بالعمالة للخارج، وكأنه لا يكفي أن تمارس إيران والحزب المذكور كل ما يمكن من أجل دعم السلطة- الطغمة الدموية كي تكون بمعارضة المذكورين، ولا بد من الرطانات السخيفة عن العمالة والخيانة و...إلخ.

ليس هناك عاقل لا يرى أن الكلام السابق غير صحيح، فالعالم كله يعترف ويرى ويمارس- عدا المعارضة السورية وبعض حلفائها- على أساس الصراع الفعلي بين الأطراف المذكورة و"إسرائيل" والإمبريالية، ولكن عقلنا الجمعي- كما يبدو- لا يستطيع أن يعترف بذلك لأنه يعتقد أنه يخسر في هذه الحال حق العدا لهذه الأطراف، وهذا دليل آخر على أننا لم نتقدم كثيراً منذ سبعة عقود.



إن بوسع المرء أن يقول: إن حزب الله وإيران في حالة عدا مع "إسرائيل" والإمبريالية الأمريكية، ولكن نظراً للعديد من الأسباب وعلى رأسها المشاركة النوعية في الحرب ضد الشعب السوري ولطائفية الحزب وظهره الإيراني فإنه ليس أقل خطراً من "إسرائيل" إن لم يكن أكثر على شعوب المنطقة وبخاصة الشعبين اللبناني والسوري.

وفي السياق نفسه يأتي الخطاب السياسي والإعلامي المتعلق بالسلطة- الطغمة في دمشق التي يتبارى المعارضون في وصفها بالعمالة والخيانة والدور الوظيفي.. إلخ وكأن كل هذه الوحشية والدم والتعذيب والحصار والدمار والخراب المادي والمعنوي لا يكفي لاعتبارها العدو الأول.

إن تيار مواطنة يحق له أن يعتقد أن السلطة المذكورة حتى لو كانت ربّ الوطنية هي العدو الأول وذلك على النقيض من العقل السياسي المذكور.

إن تيار مواطنة يعتقد أن الوطنية بدلالة الخارج والأخرى التي هي بدلالة الداخل بمعنى الدفاع عن المصالح المشروعة للشعب والوطن وتكريس نسيج اجتماعي داخلي يعلو فيه الانتماء إلى الوطن والشعب على كل انتماء آخر قبله وبعده عدا عن الانتماء للإنسانية على الرغم من ضرورتها وأهميتها وبخاصة الثانية التي هي بدلالة النسيج الداخلي لأنها الأساس في أي هوية تستحق اسمها وبالتحديد في هذه المرحلة التي تعاني فيها سوريا من التنشيط والانقسام حول الهوية الوطنية الجامعة، نقول: على الرغم من ذلك فإن الوطنية التي بدلالة الخارج أقرب ما تكون إلى الغريزة، ولا تشكل رأسماً معنوياً يستحق الوقوف عنده والإشادة به ليل نهار ولا المعيار اللازم والكافي لتحديد المواقف.

وبالتباين مع ذلك فإن التيار يعتقد أن الديمقراطية وتصنيف القضايا بدلالاتها هوما يستحق الوقوف عنده لأنها الخيار الحقيقي للإنسان الفرد والجماعة الوطنية والقومية والإنسانية، وهي ببساطة وبجملة واحدة الوضع الصحي للبشر وكل ما عدا ذلك هو المرض بعينه، وعندما تتحقق فإن كل المسائل الأخرى يمكن أن توضع على جدول البحث والعمل.

لذلك ولأسباب أخرى يُعتبر التركيز على قضايا الوطنية والخيانة والسيادة... إلخ بدلاً من التركيز على الاستبداد والفساد والطائفية والسلوك الوحشي والدموي للسلطة- الطغمة أو حتى عليهما جنباً إلى جنب غير صائب بل ربما كان خسارة للعديد من الأسباب من بينها:

- 1- عدم وجود صدى لذلك عالمياً وعربياً وإقليمياً- حتى عند كثر محلياً- لأن الغالبية الساحقة من البشر تعتقد عكس ذلك.
- 2- وهو في الحقيقة غير مطابق للوقائع العنيدة بالشكل الكاريكاتوري الذي تقدمه المعارضة في الاتجاه العام الأمر الذي يفقدها إلى حد كبير مصداقيتها وصوابها.
- 3- إظهار الافتقار إلى البعد القيمي والديمقراطي الراسخ عبر النفخ في المستوى الوطني بدلاً من التركيز الدائم على المستوى الآخر المذكور.

وبهذا المعنى فليس ثمة فائدة من هذا الخطاب حتى بالمعنى البراغماتي- ناهيك عن المبدئي- الأمر الذي يستدعي بالتأكيد إعادة النظر في هذا الجانب من الخطاب دون تردد أو تعنت.

بقي أن نقول بضع كلمات في الوطنية والديمقراطية لأن هناك شريحة عريضة في المعارضة تعتقد أنها عندما تركز على الحقل الوطني كأنها تركز على الحقل الديمقراطي لأنها تعتقد أنهما قرينان، والحال ليست كذلك أبداً على امتداد عقود من ممارسة السياسة في منطقة حركة التحرر الوطني والانقلابات الثورية القومية اليسارية، وكذلك الأمر في منطقة المعسكر الاشتراكي ناهيك عن الحركات الإسلامية لم نشاهد- عدا حالات نادرة- أي نظام اشتراكي أو وطني أو قومي يساري يقرن الاشتراكية أو الوطنية أو الإسلام بالديمقراطية، بل كانت في غالبيتها الساحقة من موسكو وبكين حتى كوبا ومن أندونيسيا حتى الجزائر أنظمة ديكتاتورية بامتياز.

د- حول داعش والنصرة والإسلام السياسي المتطرف:

وهنا أيضاً تقع المعارضة السورية وما يسمى الفصائل الثورية في مطب عميق- نقصد دائماً من الناحية الرئيسية بالمعارضة تلك التي تطرح نفسها معارضة جذرية بسقف عالٍ- وهنا أيضاً تقع على نقطة تقاطع بين المعارضة المذكورة وبين السلطة- الطغمة حيث يقوم الخطأ الأصيل في الموقف على اعتبار داعش والنصرة الجهاديين و... إلخ فصائل مصنّعة في غرف المخبرات وهذه



الغرف التي تعود تبعاً لموقف كل طرف، إما إلى الإمبريالية الأمريكية و"إسرائيل" والصهيونية وبشكل عام الغرب وبلدان الخليج العربي أو إلى إيران والسلطة السورية أو إلى تركيا وقطر و...إلخ.

هذا الاعتبار يبرز الإسلام النصي والتاريخي على حد سواء من التطرف والإرهاب ويتجاهل حقيقة وجود نسغ عنفي مولد لهذا التطرف وبخاصة في إسلام المدينة- يثرب، ومنه نهل الكثيرون بمن فيهم مؤسسو هذا الإسلام ومن سار على هديهم لاحقاً في تكفير العالم كله وضرورة جهاده حتى يكون الدين عند الله الإسلام.

والحال إذ قلنا جديلاً أن الفصائل المذكورة أعلاه هي من صناعة غرف المخابرات التي يحال إليها عادة، فمن يا ترى صنع ابن تيمية، وابن القيم الجوزية-وقبلهما ابن حنبل- وبعدهما محمد بن عبد الوهاب، وأبو الأعلى المودودي، وأبو الحسن الندوي وسيد قطب والقائمة تطول من أفغانستان وباكستان حتى الغرب لأنه مر على البشرية زمن لم تكن فيه أمريكا في الأصل ولا "إسرائيل" ولا ملاي إيران ولا السلطة السورية فأى غرفة مخابرات هي التي صنعت ابن تيمية ومن تلاه حتى محمد بن عبد الوهاب؟ وأي شيطان هو الذي أسس الجيش الإنكشاري العثماني الإمبراطوري القائم على انتزاع أطفال الشعوب المهزومة وبخاصة المسيحية لتشكيل جيش لا يعرف له أباً أو أمّاً أو أحداً سوى الخليفة العثماني الأمر الذي جعل هذا الجيش من أعنف جيوش العالم العنيفة في الأصل؟

الحق يقال إن كل الأسماء والظواهر التي جننا عليها هي مولود شرعي طبيعي لإسلام المدينة بشكل خاص- إن لم نقل للإسلام بشكل عام- ولم تفعل هذه الشخصيات والقوى والفصائل شيئاً لم يفعله الأوائل من زواج القاصرة حتى ذبح الناس مروراً بالغزو والسبي والاستعباد والجواري و...إلخ.

والآن إذا كان ذلك كذلك فإنه لا يعني أن أجهزة المخابرات لا تخترق أو توظف بعض هذه القوى والظواهر وهذا طبيعي فالأجهزة المذكورة يمكن أن تخترق وتوظف بعض الناس أو بعض الفئات في كل الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية وهذا حصل مراراً وتكراراً، ولكن هذا شيء واعتبار أسامة بن لادن وأمثاله من الظواهر حتى قادة داعش والنصرة صناعة مخابراتية شيء آخر. لأن القوى المذكورة هي في حقيقتها وطبيعتها وبنيتها وثقافتها معادية عداءً لا فكاك منه للبشرية جمعاء تقريباً وبخاصة من هم خارج الإسلام، وحتى تلك الإسلامية التي لا تُدعِن لمقولاتها المعادية للإنسان والحضارة والثقافة والديمقراطية والحرية والداستير والقوانين البشرية.

وعلى المقلب الآخر فإن الفصائل الإسلامية الشيعية المتطرفة هي الأخرى- مثلها في ذلك مثل الفصائل السنية المتطرفة- نتاج الإسلام الشيعي وإن تكن إيران في الحال الراهنة هي الظهير لجميع هؤلاء أينما كانوا تقريباً، والفرق بين هذين التطرفين في الإسلام، هو كون التطرف الشيعي له مرجعية دولية هي إيران، في حين يفتقر التطرف السني إلى ذلك، الأمر الذي يسمح إلى حد كبير بالتعامل معه على هذا الأساس، كما أن التطرف الشيعي ينظر إلى الإسلام السني باعتباره العدو الرئيس وأحياناً إلى أمريكا بوصفها الشيطان الأكبر و"إسرائيل"، في حين يعتبر التطرف السني البشرية جمعاء-تقريباً- عدوه الرئيس، وفي هذا الفرق ما يكفي لأن يكون هنالك تعامل مختلف من قبل العالم مع كل من التطرفين المذكورين وهو كذلك.

إذا كان من الصحيح القول إن الفصائل والثقافة الإسلامية المتطرفة والإرهابية هي مولود شرعي لإسلام المدينة فإنه ناقص لأن الظروف التاريخية تلعب دوراً هاماً في تأجيج أو تخميد هذا التطرف بدءاً من الغزو الخارجي إلى الاستبداد بأنماطه كافة مروراً بالمشكلات المستعصية والصراعات المحتدمة...إلخ. ولعل من الدلائل على ذلك أن فقيهاً مثل ابن تيمية عاش في المرحلة التي أعقبت الاجتياح المغولي للمنطقة، وفي الوقت الراهن بوسع المرء أن يلاحظ أن معظم الفصائل المتطرفة تعتنش على الصراعات القائمة في المنطقة.

لايزال هناك أمر تنبغي الإشارة إليه هو تلك النظرة إلى الذات والتي تكاد تتطابق بين القوميين والإسلاميين، فالقوميون لسان حالهم رسالة العرب التاريخية والراهنة، كما لسان حال الإسلاميين هو كونهم خير أمة أخرجت للناس، ولذلك لا غرابة إذا أطلق النهضوي الشهير الأفغاني جملته المأثورة في حجاجه مع الغرب والتي تقول: "حدثوني عن الإسلام ولا تحدثوني عن المسلمين، فالإسلام منزّه عن كل نقص في حين أن المشكلة في المسلمين" مثله في ذلك مثل العروبة والعرب بالنسبة للقوميين.

والحال إن الكلام المذكور في شقيه القومي والإسلامي بعيد بعد السماء عن الأرض لأنه بالتأكيد معلق في الفراغ ولا علاقة له بالتاريخ الحيّ وتاريخ البشر الحقيقيين على الأرض.



وما دمنا بصدد داعش وأخواتها لا بد من المرور على الخطاب الإعلامي للمعارضة- بما فيها الإسلاميون- هذه المعارضة التي صدعت رؤوسنا عن السلطة- الطغمة التي أفسدت كل شيء وشوّت الثورة العظيمة عبر إطلاق سراح الإسلاميين المتطرفين وهم بالبنات في سورية في منتصف العام 2011م، كما تمّت الإشارة إلى إطلاق سراح نوري المالكي في العراق للكثير منهم فما حقيقة ما يقال؟

أولاً، فيما يتعلق بالمالكي لا معنى للكلام عنه في سورية لأمرين أولهما أن إطلاق السراح المذكور تم بعد أن كانت الفصائل الإسلامية قد اكتسحت جزءاً كبيراً من سورية، والثاني أن الغالبية الساحقة من المذكورين بقيت في العراق ومن وصل منهم إلى سورية قلة قليلة، وليس هذا فحسب بل إن القاضي والداني يعرف أن المعركة الحقيقية الأولى في العراق جرت بين المتطرفين وخصومهم بين عامي 2006م و2007م وكان الزرقاوي على رأس التطرف آنذاك وقد ولدت داعش لاحقاً بما فيها زعيمها من فلول تلك المرحلة وعقائليها.

أما فيما يتعلق بسورية فإن التحول إلى العسكرة الخجولة والأسلمة الواضحة كان يتم بشكل ملموس قبل الإفراج المذكور، ولم يكن من شأن ما تم سوى مفاجمة الأمر الذي كان يجري في كل مكان من سورية تقريباً مع اختلاف الوتائر والأسماء. ومع ذلك لنفترض جدلاً أن ما قالته المعارضة صحيح صحةً مطلقةً فما الذي كان ينبغي أن يترتب على القول المذكور؟ منطقياً كان من المفترض شن معركة حقيقية إعلامية وسياسية وعملية ضد هؤلاء الذين أطلقهم السلطة- الطغمة لتثويبه الثورة السلمية وكسب الرأي العام... إلخ، ولكن ما الذي حصل واقعيًا؟

الذي حصل هو العكس لقد تزعم بعض هؤلاء المتطرفين أقوى الفصائل المعارضة الإسلامية ومن بينها على سبيل المثال جيش الإسلام- زهران علوش- في الغوطة الشرقية، ولم تكف المعارضة بالصمت حيال ما يجري أو رفضه سياسياً وإعلامياً أو رفض المواجهة تحت ذرائع مضحكة من مثل أن هذه المواجهة تخدم السلطة- الطغمة. بل وصلت بدلاً من ذلك إلى تعهير العالم لأنه لا يدعم هذه الفصائل وإلى ما يفوق الخيال بصدد التعامل معها عندما نصّبت قادتتها على رأس الوفد المعارض في أولى المفاوضات مع السلطة، وعندئذ ما معنى كل الخطاب الذي سمعناه ولا نزال عن سلوك السلطة. إن الممارسة التي ترتبت على هذا الخطاب كانت خارج سياق المنطق والواقع وكانت تناقضاً فاضحاً لا يمكن بلعه ولكننا بلعناه، وكانت النتيجة إلى حد كبير هي كما يلي:

سيطرة بعض الرموز على بعض الميادين الحاسمة في سورية جنوباً وشمالاً وفي الوسط بما في ذلك السيطرة على القرار السياسي والعسكري والعلمي وتحولت المسألة مسألة إطلاق سراح المتطرفين إلى ما يشبه لعبة الألغاز والحائط المسدود على قاعدة كون النقيضين يصبّان في المجرى ذاته على الشكل التالي: إن لم نواجه هؤلاء المتطرفين فإن المحصلة تخدم السلطة التي أطلقتهم لمآربها الخاصة وإذا واجهناهم فإن المحصلة أيضاً تخدم السلطة التي تريد الفتنة وتأجيج الصراع بين "الأخوة" ومرة أخرى أين يمكن أن يحصل ذلك إلا في سورية حيث لانزال نقطف الثمار المُرّة للتعقيد البالغ للوضع السوري ولم يعد أمامنا- والحال هذه- إلا أن نغني مع فيروز التي أنشدت ذات يوم: وأين في غير شام يطرب الحجر؟.

لا يزال هناك ما يجب قوله حول داعش والنصرة وأمثالها فالمعارضة- مرة أخرى نقصد ذات السقف العالي- صدعت رؤوسنا لاحقاً بأن داعش والنصرة لم يحاربا سوى فصائل ما يسمى الجيش الحر في حين كان أقطابها في البداية يشيدون بالنصرة قائلين: "إن كل بندقية توجه ضد السلطة هي بندقية ثورية، وأن النصره هي رأس الحربة في ذلك... إلخ"، في حين جاء الكلام اللاحق للتدليل على أن الفصائل المذكورة هي صناعة سلطوية وأنها عملية للسلطة في نهاية المطاف.

ماذا يمكن للمرء أن يقول في مثل هذا الكلام الذي يأكل بعضه بعضاً، لا شيء أكثر مما قلناه أعلاه ومع ذلك يبقى أن نقول: إن الكلام اللاحق عن داعش والنصرة لا يمت إلى الحقيقة والواقع إلا بصله واهية عندما يجري إدراك هذه الأفعال، فأن يقال إنهما لم يحاربا السلطة- الطغمة ليس صحيحاً أبداً فمن الذي استولى في هذه الحال على المطارات العسكرية من الطبقة حتى منع مروراً بكويرس ومن الذي استولى على حوالي ثلث سورية في كل المناطق؟

أما أن تكون داعش والنصرة قد حاربنا ما سمي بالجيش الحر فهذا بديهي في كل ثورة وثورة مضادة، وذلك على قاعدة الظاهرة البسيطة الواضحة كل الوضوح والتي تقول: إن الفصيل الأكثر جذرية في الثورة والثورة المضادة سوف يأكل الفصائل الأخرى بدءاً من ثورة الجنوب اليمني وانتهاء بالثورات في قلب وغرب إفريقيا في العصر الراهن هذا إذا تركنا جانبا الثورتين الفرنسية والروسية وغيرهما كثير.



أما فيما يتعلق بالثورة المضادة فإنه يكفي أن نشير إلى ما حصل في لبنان في خندق اليمين اللبناني في تموز 1980م حيث التهم بشير الجميل قائد قوات الكتائب القوى الأخرى مثل حراس الأرز ونمور كميل شمعون وكل الآخرين، ومن لم يستطع التهامه بفعل الحماية السورية قام باغتياله مثل طوني فرنجية.
إنه إذن قانون عامّ تقريباً، وهذا ما حصل مع داعش والنصرة فأين الغرابة في ذلك، والأهم أين في ذلك الدليل على ما ادّعتة المعارضة لاحقاً؟

أما فيما يتعلق بقول المعارضة أنها هي التي واجهت داعش والنصرة فإنه غير صحيح أبداً لأنها لم تبادر إلى بدء أي صراع معهما واكتفت في أحسن الأحوال بالدفاع عن النفس، وقد صار معروفاً للجميع أن قواعد الفصائل العسكرية المسلحة كانت ترفض قتالهما بحجة أن الفصيلين المذكورين هما فصائل إسلامية، وفي الحالات التي نشبت فيها بعض المعارك كان الراجح داعش والنصرة والخاسر الفصائل الأخرى، ليس فقط في ميدان المعارك، بل لأن غالبية الفصائل كانت تتفكك وقسم كبير منها ينضم إلى أحد الفصيلين المذكورين، وهذا أيضاً من الظواهر الطبيعية في الثورات والثورات المضادة، لأن الفصيلين المذكورين هما الأكثر جذرية وتطرفاً وقوة وبخاصة إذا أخذنا الدعم الذي كانا يتلقيانه من الإقليم وبالتحديد من قطر وتركيا.
وفي حالة واحدة كان النصر فيها للجيش التركي وحلفائه من المعارضة المسلحة الإسلامية وهي تلك المعركة التي شنتها تركيا في ريف حلب لغاية تمزيق مناطق السيطرة الكردية أكثر بكثير مما هو لمواجهة داعش. حيث كان الأمر شبه معركة في المنطقة المذكورة في حين كانت تركيا تدعم بأشكال مختلفة داعش في مناطق أخرى.

إن السلوك الدفاعي والبائس والرافض للقتال مع داعش من قبل المعارضة بدا واضحاً وجلياً في أواخر عام 2014م عندما طلبت أمريكا من هذه المعارضة تبني استراتيجية مواجهة داعش أولاً حيث رفضت المعارضة المذكورة ذلك بشدة ببيعاز حاسم من تركيا وذلك بذرائع لم يثبت أنها صحيحة، من مثل أنها تريد مواجهة السلطة وداعش معاً، والحال أنها لم تبادر في المواجهة أبداً كما قلنا أعلاه، ولم يطل الوقت حتى انعطفت تركيا وأخذت المعارضة المذكورة إلى أستانا وإلى مناطق خفض التصعيد وهو أسوأ بكثير مما طرحته أمريكا فيما يتعلق بالموقف من السلطة- الطغمة.

وفي كل الأحوال وكما يقال في المثل العامي: "حلب موهون الدراع هون" ما الذي تفعله هذه المعارضة المسلحة وظهيرها تركيا مع جبهة النصرة في إدلب الآن؟ لا شيء سوى ترك المذكورة تسيطر فعلياً على مجرى الأمور في المحافظة حتى إشعار آخر، ومن المؤكد أن الحجج المضمرّة أو المعلنة التي تقدمها أو يمكن أن تقدمها المعارضة هي ذاتها التي سمعناها ألف مرة عن أن ذلك يخدم السلطة على الرغم من أن بعضهم يجروء على القول: إن جبهة النصرة هي التي تخدم السلطة وفي هذا القول ما فيه من بؤس عقلي وأخلاقي، لأنه لا يفرق بين الخدمة الذاتية ونتائج الأفعال التي قد تخدم السلطة موضوعياً.

قد يقول بعضهم إن المقصود بالفعل هي تلك الأفعال التي تخدم السلطة موضوعياً بغض النظر عن نوايا أصحابها، وحتى في هذه الحال لا يمكن إطلاق صفة العمالة عليها، لأنك عندئذ يجب أن تقول إن كل فصائل غزة والإسلامية منها بخاصة هي عميلة لإسرائيل لأن كل الأعمال التي تقوم بها في ضرب المدنيين تخدم إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، ولكن هذا شيء والعمالة الذاتية شيء آخر.

بقي أن نكتف باختصار الفقرات المتعلقة بالمؤامرة الخارجية والصراع والعمالة وداعش... إلخ بالقول إن أخطر ما في مسألة نظرية المؤامرة هذه أمران:

الأول، هو الانطلاق بوعي أو بدونه من النظرة المانوية الثنائية- نسبة إلى مانا- والتي تقسم العالم إلى حقلين، حقل الخير وحقل الشر على قاعدة إله الخير وإله الشر، وعندما يكون العالم من حولنا حسب هذه الثنائية هو إبليس وهو الفاقد للقيم والأخلاق والإنسانية... إلخ من وجهة نظرنا يجب أن نكون نحن العالم الثاني أي عالم الملاك.

والآن إذا أضفنا إلى ما سبق عقدة البارانونيا التي نفتات عليها والتي تتألف من تداخل عقدين هما جنون العظمة وجنون الاضطهاد تغلق الدائرة تماماً. فما دمنا نحن الملاك ونحن العظماء فإن العالم هو الشيطان ولا بد من أن كل مسعى له لا يهدف إلا إلى اضطهادنا وقهرنا وتركنا في أرذل حال.

نترك الآن لكل ذي عقل أن يفكر في القيمة الفعلية لادعائنا بأن العالم من حولنا يمارس العنصرية علينا في الوقت الذي يقوم فيه جوهر موقفنا على الاستعلاء والوقية والأنوية وهي أشد أنواع العنصرية المضادة حتى في حال كانت هنالك عنصرية ضدنا.



أما الآثار الأخرى السياسية والعملية لما سبق فهي ضياع البوصلة والتخبط في رسم السياسات والمواقف الاستراتيجية منها بشكل خاص وحتى تلك التكتيكية وهو ما نعاني منه بالتأكيد منذ قرن على الأقل وليس في السنوات العشر الأخيرة. وفي حقل العقل السياسي وموضوع الوطنية والعمالة نريد أن نضيف إلى كل ما سبق وإلى ما قلناه عن عبد الناصر في الذكرى الخمسين لوفاته وعن حزب الله ومحور الممانعة وإيران و... إلخ، الموقف من الشهيد الطفل محمد الدرة في الذكرى العشرين لاستشهاده.

هل هناك من لاحظ الاهتمام الفائق بالموضوع واستمراره حياً حتى الآن وإبرازه في كل مرة في حين أن هنالك آفا من الأطفال- إن لم نقل خمسة عشر ألف طفل قتلوا في سورية- على يد هذه السلطة- الطغمة الوحشية بوسائل وبأوضاع أشنع بكثير من مقتل محمد الدرة وبخاصة عبر السلاح الكيماوي في غوطة دمشق في 21 آب/ أغسطس 2013م وعبر تهديم المنازل على رؤوس أصحابها في العديد من المدن السورية، فأين موقف العرب والمسلمين من ذلك؟ هل لنا الحق أن نؤكد مرة أخرى على أن العقل السياسي العربي الوطني معنيٌّ بمقتل الدرة لأنه تمّ على يد "إسرائيل" في حين أن أطفالنا قتلوا على يد محور الممانعة حتى لو كانوا بالآلاف ومحور الممانعة منا وفيها فأين القيم النبيلة وأين الديمقراطية وأين الأخلاق والإنسانية في ذلك؟

إن كل ما سبق يبقى ناقصاً إلى حد كبير وقابلاً للحجاج وحتى النقض من أصحاب النظرية السابقة، وللمساهمة في التقليل من الجدل نقول: لنفترض أن ما يقوله العقل السياسي العربي وأصحاب المؤامرة والظاهر والباطن صحيح تماماً، فإن ثمة حقيقة لا تخفى على الأبصار والبصيرة وهي الصراع الدائر بين الدول -وإن شئت الحكومات- الإمبراطورية أو ذات النزوع الإمبراطوري- الثلاث في المنطقة وهي " إسرائيل" وإيران الملالي وتركيا أردوغان على الرجل المريض والذي هو في هذه المرة العالم العربي وبخاصة المشرق منه.

هذا الصراع الذي يخفت أحياناً - بل يمكن أن يصل حتى إلى بعض التفاهم- ولكنه في الجوهر قائم ومحتدم، وعندئذ فإن الصراع بين إيران ووكلائها وتركيا ووكلائها و"إسرائيل" بدون وكلاء، يجب الاعتراف به والبناء عليه حتى لو لم يكن له أي علاقة بالوطنية والمقاومة والممانعة و... إلخ المعروفة والمعروفة. هذه الحقيقة هي الفاعل الأساسي في تحديد موقف العديد من البلدان العربية وعلى رأسها السعودية والخليج والعراق واليمن وربما دول عربية أخرى حتى في إفريقيا.

وعليه فإنه يصح القول: إن سورية ولبنان في قلب التجاذب الثلاثي، ويصعب فهم ما يجري دون الاعتراف بذلك، ويكفي النظر إلى خطاب الأطراف المتصارعة للتأكد من هذه الحقيقة، وربما كان الأبعد في الأمر أن هذه الحكومات ذات النزوع الإمبراطوري وبالتحديد اليوم إيران وتركيا، تعتمدان على أذرع محلية إسلامية من الناحية الرئيسية تقوم على الانقسام السني - الشيعي بحيث يكون الأول هو الأداة التركية، والثاني هو الأداة الإيرانية، مع الاعتراف بأن بعض القوى القومية واليسارية تشكل ركيزة هي الأخرى لإيران، وفي هذه الحال نترك للقارئ تقدير الآثار الكارثية لهذا الانقسام وبخاصة في المشرق العربي، كما نترك له تفسير مواقف بعض الدول العربية من تركيا أردوغان ومن إيران الملالي و"إسرائيل" بما في ذلك بالطبع انحيازات وخيارات قوى الإسلام السياسي المختلفة من حماس وحزب الله ومن اليسار الفلسطيني إلى اليسار اللبناني .. إلخ. يبقى أن نشير إشارة عابرة إلى البعد الطائفي الخطير والخطاب السياسي للمعارضة الإسلامية المسلحة وغير المسلحة السورية، وحتى إلى خطاب المعارضة بشكل عام الذي لا يجابه هذا - البعد الطائفي- بما يكفي من العمق والاتساع، وقلنا إشارة عابرة لأننا سنأتي على ذلك لاحقاً وفي مكانه المناسب.

8- الانجراف مع التيار (7):

"ما هكذا تورد الإبل يا سعد".

7 - نقصد بالتيار هنا: التيار السائد في الانتفاضة السورية والذي هو التيار الإسلامي والشعبي بتلاوينه كافة بما في ذلك الفصائل العسكرية المسلحة.



بيننا فيما سبق الأسباب الموضوعية العميقة المحلية والإقليمية والدولية لانزياح الانتفاضة والصراع السياسي إلى نوع من الحرب السياسية – الأهلية الطائفية المركبة، وقد أشرنا بهذا الخصوص إلى أن هذا الانزياح كان المأل الطبيعي تقريباً للوضع السوري المعقد، كما بيننا أن له أسلافاً بالاتجاه نفسه في سورية عبر التاريخ الذي أعقب انقلاب الثامن من آذار 1963م، كما بيننا الدور الخارجي الخطير في ذلك وبخاصة دور إيران والمليشيات الشيعية من طرف، ودور تركيا وقطر والمليشيات الإسلامية المتطرفة من أربعة أطراف المعمورة من طرف آخر.

كل ذلك شيء وانجراف المعارضة الوطنية (8) بشكل عام مع صيرورة وانزياح الانتفاضة شيء آخر، ويجب تفسيره هو الآخر على قاعدة الظروف الموضوعية أولاً وقبل أي شيء آخر، ثم الأسباب الذاتية التي لها نصيبها هي الأخرى في هذا الانجراف. وذلك على قاعدة الالتزام والقناعة بالمقتطف الذي بدأنا به المراجعة الأولية هذه.

يحلو لكثيرين الهجاء السياسي اللاذع والتركيز على الأسباب الذاتية وكيل الاتهامات بالانتهازية والارتزاق والارتهان والأناية والفساد والفردية وغياب المأسسة والافتقار إلى الديمقراطية والبناء على العمالة والمصالح الخاصة...إلخ.

وعلى النقيض مما سبق فإن تيار مواطنة يعتقد حتى على افتراض صحة ما سبق – وهو ليس كذلك- فإنه ليس جوهر الموضوع، لأن المسألة في مكان آخر مع ضرورة أن تكون هنالك معارضة وطنية سورية غير ملوثة أبدأ بالصفات المذكورة أعلاه كلياً أو جزئياً على الأقل، وهي موجودة بالمعنى النفسي نوعاً وكماً- إن لم نقل أكثر من ذلك- الأمر الذي يعني أن الهجاء المذكور لا يطابق الواقع من الناحية الرئيسية، وهذا يعني أنه لا يفسر الصيرورة بشكل صحيح، كما أنه لا يضرب في المكان الصحيح، وفي هذه الحال فإنه يضيّع البوصلة ويأخذنا إلى الأفق المسدود عندما يتعلق الأمر بوضع الحلول.

إن تيار مواطنة عندما يتحدث عن الانجراف لا يبرئ نفسه أبدأ، لأن الجميع قد انجرف على تفاوت في العمق والزمن، وبعضهم ونحن منهم استيقظ في بداية العام الثاني من الانتفاضة وبعض آخر لا يزال نائماً ويرفض الاستيقاظ بشكل عفوي أو مقصود، في حين أن آخرين احتاجوا إلى سنوات طويلة كي ينفضوا الغشاوة عن الأبصار، فكيف حصل ذلك؟

من الناحية الفكرية والسياسية كانت نقطة الانطلاق هي ضرورة وجود مهمة مركزية واحدة، وضرورة الحشد والتعبئة باتجاه واحد محدد ضد السلطة- الطغمة، وهذا صحيح من وجهة نظر الاستراتيجية السياسية، شريطة توفر الدينامية في فهم هذه المهمة بما في ذلك تغييرها بالاستناد إلى التطورات التي يمكن أن تحدث لاحقاً، ومن غير الصحيح الزعم في هذه الحال أن أي جهد أو بندقية موجهة ضد السلطة هي بندقية ثورية بالضرورة، كما أنه من غير الصحيح بقاء الحال على هذه القاعدة إذا حصلت متغيرات نوعية في الجهد والبنادق والاتجاه والمشاريع السياسية والاجتماعية...إلخ، ومن الممكن اعتبار التفاعل مع المتغيرات وبخاصة إذا كانت نوعية ضرورة تساوي ضرورة تركيز الجهد في محور محدد وهذا في الحقيقة لم يحصل، وما حصل هو عكس ذلك تقريباً، على الرغم من تذكير بعضنا للآخرين منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة بطبيعة الشعارات وأسماء الجُمع التي كانت تذهب يوماً بعد يوم وجمعة إثر أخرى باتجاه إسلامي سافر.

لقد توأنا جميعاً مع ما سبق، مكررين بأشكال مختلفة أو متفاوتة أخطاءً في التفسير والموقف الذي ما كان يجب أن يحصل، ولناخذ على سبيل المثال:

مسألة التكبير وأسماء الجُمع - بالطبع مع بعض الانتهازية المبتذلة في بعض التسميات ذات الطابع الوطني وحتى الأقلوي. لقد اعتبرنا جميعاً أو بعضنا على الأقل أن ذلك طبيعي تحت شعار أن الثورة تشبه أهلها، أو أن التكبير هو صيحة الحرب حتى في الجيش السوري أو...إلخ، والحال إذا كان ذلك صحيحاً، وإذا كانت الثورة تشبه أهلها، فقد كانت الثورة إذاً ثورة إسلامية، لكنّ التواطؤ منعنا من الذهاب إلى هذا الاستنتاج الطبيعي، لأننا في هذه الحال سنكون أمام معضلة متشعبة تبدأ بالقول: إن الثورة ليست وطنية أو على الأقل لم تعد وطنية أولاً، ثم كيف تكون الثورة إسلامية لأن الأرجح في هذه الحال أن تكون ثورة مضادة، لأنه من الصعب تصديق أن ثورة تقوم على أسس إسلامية لها علاقة وثيقة بالحرية والديمقراطية والكرامة والمساواة والعدالة وغيرها من القيم التي كنا نزع أن الثورة قامت لأجلها.

8 - كالعادة نقصد بالمعارضة الوطنية هنا المعارضة ذات السقف العالي والتي يطلق عليها بعضهم المعارضة الخارجية تاركين ما يسمى بالمعارضة الوطنية الداخلية التي لها رُبها الخاص إلى سياق لاحق إذا كان هنالك ما يكفي من الزمن والضرورة.



لقد كان انزياح الانتفاضة يتم بشكل تدريجي متصاعد وإن يكن بسرعة نحو الأسلمة والعسكرة على قاعدة الظروف الموضوعية التي أشرنا إليها غير مرة سورياً وإقليمياً وعربياً ودولياً وبخاصة سورياً وإقليمياً، على الرغم من أن الانجراف كان واضحاً بما يكفي منذ البداية، فكيف نفسر الأمر في هذه الحال؟

لقد لعبت بعض الشعارات دور المخدر لأنها فُهمت بظاهاها دون الغوص في عمق المسألة، ولناخذ على سبيل المثال شعار: "واحد واحد واحد الشعب السوري واحد" فهل هو في الحقيقة كذلك؟ أم أنه انقسم منذ اليوم الأول للانتفاضة بشكل بارز للعيان ولكننا تجاهلنا الأمر وتحدثنا عن مشاركة جميع الأطياف السورية في الانتفاضة، وهذا غير صحيح على الإطلاق، ولا تُقَدِّم ولا تُؤخِّر مشاركة بعض الأفراد من الأقليات الديمغرافية في الانتفاضة وحتى لو كانوا بالمئات والآلاف، فهم لا يشكلون أكثر من قشرة رقيقة جداً بينما كانت القاعدة الاجتماعية في مكان آخر، في حين كان الشارع يضحّ بالأكثرية الديمغرافية بمئات الآلاف إن لم نقل بالملايين، وبين الملايين والآلاف فارق كبير.

ليس هذا فحسب بل إن هذا الشعار يعني ببساطة أن الشعب السوري ليس واحداً، وأن رافعيه يعرفون أو يحسّون أو يحدسون بذلك، ولهذا ولرغبتهم أو رغبة بعضهم في أن يكون واحداً رُفِع هذا الشعار، ولعل أحد الدلائل على ما نقول إن مثل هذا الشعار لم يرفع في تونس أو مصر و...إلخ، والسبب بسيط لأنه لا حاجة له، فالشعب واحد ولا معنى للتأكيد عليه.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بشعار: "لا سلفية ولا إخوان من القامشلي لحروران" لأنه في الوقت الذي كان هذا الشعار يُرَفَع عالياً وتصيح الحناجر به، كان السلفيون والإخوان يحرثون الأرض على امتداد الجزء الأكبر من الأرض السورية وتكفي الإشارة إلى الغوطة والقلمون وحمص وريفها وإدلب وجبل الزاوية و...إلخ، وهذا الشعار مثله مثل الشعار السابق كان يدل على الإحساس أو الحدس بالحضور البارز للإسلام السياسي الذي يتغلغل في صفوف المتظاهرين، كما يدل أيضاً على أمر آخر مهم جداً وهو الرد على إعلام السلطة- الطغمة واتهاماتها لشباب الميادين.

ولمّا كان من الضروري أن نكون صريحين مع أنفسنا فإننا نطرح السؤال التالي: أين كانت المرأة السورية في هذه التظاهرات؟ وما نسبتها على الرغم من الدور البطولي الرائع الذي قامت به في حقول أخرى تبدأ بالإغاثة ولا تنتهي بالطبابة؟

هل يحق لنا القول: إن الانزياح المذكور غير مرة كان له علاقة نسبية على الأقل إن لم نقل غير ذلك بتناقص أعداد المعارضين السلميين الوطنيين في الميادين، والذي تزامن وتأثر بتقدم الإسلام السياسي والشيعي المدني والعسكري في هذه الميادين، الأمر الذي أثر على الشعارات وعلى الخطاب الإعلامي والسياسي بشكل عام، وقد كنا أشرنا فيما سبق إلى ذلك بأمل التوسع هنا وعليه نقول: إن وجود لجان التنسيق المحلية والشباب الوطني في الميادين كان له هو الآخر دور كبير في تواطؤ المعارضة بشكل عام مع ما يجري في الشارع، وهذا مفهوم بالطبع لأن هنالك من يعوّل عليه في هذا التواطؤ- وهو هذه اللجان الوطنية- ولكن من غير الصحيح ادّعاء المعارضة أن السلطة- الطغمة سحقت هذه الفئات فقط وأبقت الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الإسلام السياسي والشيعي.

إن تيار مواطنة يرى أن السلطة سحقت بالتأكيد المتظاهرين سواء أكانوا إسلاميين أم وطنيين، وأن الاتجاه نحو العسكرة كان هذا السحق العام أحد أسبابه، فلماذا والحال هذه ساد الإسلاميون وانتهى الوطنيون فقط؟

للجواب على ذلك نقول: ببساطة لأن الوطنيين كانوا قلة والإسلاميين كانوا كثرة، أضف إلى ذلك أن الوطنيين على الأغلب لم ينخرطوا في العسكرة حتى لو كانت أكثرينهم قد أيدتها وسوّغتها بكل الوسائل ونحن من بين الذين سوّغوها بامتياز، ليس هذا فحسب بل إن الكتلة الوطنية الصغيرة من الفاعلين في الميدان توزعوا بين أقسام مختلفة بعضهم (ونؤكد بعضهم وليس كلهم أو معظمهم كما تدّعي المعارضة) سحقتهم السلطة- الطغمة وبعضهم تم اعتقالهم، لكن الغالبية العظمى غادرت الميدان طوعاً أو كرهاً ليس من قبل السلطة فحسب بل من قبل جميع الفصائل العسكرية الإسلامية التي سيطرت على مساحات شاسعة من سورية، وتفرّق المذكورون في أربعة أطراف المعمورة من كندا حتى لبنان إن لم نقل أبعد من ذلك مروراً بأمريكا وأوروبا وتركيا، وهم في هذه البلدان من الوضوح بما يكذب أطروحة المعارضة من أنهم إما اعتقلوا أو قتلوا أو هُجِر بعضهم فقط، لأنهم كما قلنا غادروا الميادين في مناطق السلطة ومناطق الفصائل المسلحة ولا بدّ أن بعضهم الأخير قد عاد إلى بيته يبحث عن أشكال نضال مختلفة عن البدايات أو حتى التزم الصمت.



كان من الضروري أن نركز على ما سبق لأن سورية الداخل اليوم باستثناء الجزيرة السورية-نسبياً- قد تُركت للسلطة – الطغمة والإسلاميين من الناحية الرئيسية وفي هذا ما فيه من المأساة الحقيقية، وبخاصة إذا تذكرنا الذين غادروا سورية ليسوا فقط شباب الميادين، بل معظم الطبقة الوسطى والشابة والكهولة وعندئذ تكتمل دائرة المأساة.

والآن بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرناها حتى الآن لتفسير الانجراف إن يكن من قبيل تحديد المهمة المركزية أو الشعارات أو شباب الميادين الوطني أو... إلخ، فإن السبب الحقيقي هو السبب الموضوعي والذي يقوم على افتقار المعارضة إلى حامل اجتماعي فاعل في الميدان سياسياً ومدنياً وعسكرياً- ما دمنا قد ذهبنا إلى العسكرة- ولأن كل معارضة في الدنيا وليس في سورية فحسب بحاجة إلى حامل وظهير حقيقي كي تؤسس مواقفها بالاستناد إليه وبخاصة في حال العسكرة، نقول: لأن ذلك فقد ذهبت المعارضة- أيا تكن صفاتها وبنيتها وأخلاقها... إلخ- إلى الاستناد إلى الظهير الموجود فعلاً على الأرض والذي هو الإسلام السياسي والشعبي والعسكري، ولا حاجة في هذه الحال إلى شيطنة الإخوان المسلمين وادّعاء سرقتهم للثورة واتهام قطر وتركيا وخذلان العالم... إلخ، لأن الأمور كانت ستهرب- من الناحية الرئيسية- إلى ما ذهبت إليه مع التأكيد في الوقت نفسه على الدور الخطير الذي لعبته تركيا وقطر والإسلام السياسي في تعزيز هذا الاتجاه، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالخذلان النسبي لانتفاضتنا بغض النظر عن صدق ذلك من عدمه، لأننا ندّعي أن العالم الحر كان في البداية معنا بشكل أو بآخر وإن لم يكن بالقدر الكافي.

على صعيد آخر يعلمنا التاريخ- الحديث على الأقل- أنّ أي ثورة مسلحة بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي والسياسي، من المال حتى السلاح مروراً بالسياسة، وفي الغالب الأعم يكون هذا الدعم آتياً من الخارج وفي الوضع السوري وعلى قاعدة الانجراف مع التيار السائد فإن من الطبيعي الذهاب للاستناد إلى ظهيره الخارجي الذي هو تركيا وقطر بشكل خاص، وهو الأمر الذي بدا لكثير منا وكأنه الخيار الحقيقي لزمناً طويلاً، وحتى بعد أن أفاق بعضهم من الغيبوبة فإننا لم نلاحظ تغييراً نوعياً في الموقف والممارسة إلا لدى قلة من معارضتنا الوطنية، أما فيما يتعلق بتلك الإسلامية فإن الأمر لا يحتاج إلى تفسير، إنه اللقاء على أرض العقيدة المشتركة بينها وبين تركيا أردوغان ولا حاجة هنا للذرائع من أي نوع كان وبخاصة عندما نتذكر أن المشروع الحقيقي للإسلام السياسي والعسكري بألوانه كافة- والذي هو إقامة الدولة الإسلامية وحكم الشريعة- هو نفسه مشروع أردوغان الفعلي ولكنه المُطعّم والمؤسّس في الوقت نفسه على ركيزتين: 1- الأولى هي الدين. 2- والثانية هي القومية التركية، حتى أن كثيرين في كل أنحاء العالم يدعون الأمر إلى حد الذهاب إلى إحياء الإمبراطورية العثمانية.

والآن إذا كان من الطبيعي أن يكون سلوك الإسلام السياسي والعسكري في سورية وجزء كبير من العالم العربي قائم على الأساس السابق فما الذي دفع المعارضة الوطنية بهذا الاتجاه؟

لقد أجاب كثير على هذا السؤال عبر التركيز على الأوضاع الذاتية للمعارضة المذكورة من مثل الارتزاق والأناثية والارتهان والتبعية والغباء والخلل المعرفي والسياسي... إلخ.

على النقيض مما سبق، وعلى الرغم من أهمية الأسباب المذكورة فإن الخلل الجوهري يكمن في افتقار المعارضة الوطنية إلى حامل اجتماعي داخلي وإلى ظهير خارجي صلب، وهو ما دفعها بشكل عفوي تقريباً وواعٍ في كثير من الأحيان إلى الانجراف الذي أكدنا عليه غير مرة، ولم يكن من شأن السمات الشخصية والحزبية إلا مفاخرة هذا الانجراف، وبخاصة عندما تم تأسيسه على المفهوم الخشبي للمهمة المركزية التي لا تحوّل ولا تزول ولا تتغير، بالإضافة إلى تجاهل الوقائع العنيدة على الأرض، بل وإنكارها في بعض الأحيان أو حتى في تسويغها بذرائع مختلفة.

وفي كل الأحوال لقد زاد هذا الانجراف من تعقيد الوضع السوري المعقد أصلاً، ومفاخرة الانقسام العمودي الديني والقومي والطائفي القائم هو الآخر أيضاً والدفع به إلى حده الأقصى، ومما زاد في الطين بلة طغيان الخطاب الطائفي سياسياً وإعلامياً بالتوافق طرداً مع درجة تقلص وغياب الكتلة الاجتماعية من الشباب الوطني عن الميادين إلى حد دفع الخطاب الوطني بعيداً إلى هامش الأحداث والصراع، ليس في الحاضر فحسب بل وفي رؤية المستقبل، وهو الأمر الذي جعل الخندق الفاصل بين الكتلة الموالية للسلطة- الطغمة والكتلة المعارضة أشبه بالهوة الفاعرة أشداقها لالتهام كل شيء.

والآن هل كان هذا الانجراف قدراً لا يمكن تجاوزه؟

إن تيار مواطنة يعتقد أنه كان بالإمكان تجاوزه- نسبياً على الأقل في البدء، وكلياً بشكل تدريجي متصاعد- عبر التطور اللاحق للأحداث ووضوح الوقائع، ومن المعتقد أن استمرار الحال كان ناشئاً عن الرغبة الدفينة في أن يكون للمعارضة الوطنية بعض



الوزن حتى لو جاء هذا الوزن من الجحيم، لأن الابتعاد عن التيار السائد والتأكيد على الاستقلالية عن ظهيره الخارجي والبحث عن نقاط استناد مختلفة داخلياً وخارجياً بدا كما لو أنه افتقاد تام للوزن وهذا ليس بالخبر السار لأي معارضة.

إن تيار مواطنة يعتقد أنه كان من الضروري تجاوز هذا الانجراف حتى لو أدى ذلك إلى افتقاد أي وزن ذي معنى، وذلك عبر تشكيل جبهة ديمقراطية عريضة بطابعٍ وطنيٍّ عام بارز، وبخطابٍ سياسي وإعلامي قادر على مخاطبة الشعب السوري بكل مكوناته، خطابٍ وطني ديمقراطي جذري يقوم على تفكيك كل الخطابات الأخرى السلطوية والمعارضة، حتى لو افترق مثل هكذا خطاب في البدء إلى حامل اجتماعي حقيقي، بل حتى لو استمر هذا الافتقار إلى زمن طويل، لأننا في هذه الحال نكون قد خسرننا الوزن- المُتوهم على كل حال- وربحنا المعنى والمصادقية والقدرة على استثمار أي تطور إيجابي في الظروف المعقدة والراهنة، وإسقاط معظم الذرائع التي تتعلل بها الكتلة الموالية للسلطة- الطغمة.

وفيما يتعلق بالظهير الخارجي للتيار الداخلي السائد وعلى الرغم من أنه يبدو لكثيرين وكأنه الحليف القهري لعدم وجود بدائل- وهذا غير دقيق إن لم نقل غير ذلك- فإنه كان بالإمكان تحقيق درجة من الاستقلالية الضرورية لممارسة سياسة تستحق اسمها حتى لو قامت كلياً على المصالح المتقاطعة موضوعياً.

ولأننا لم نعم بما سبق داخلياً وخارجياً فقد خسرننا الوزن والمعنى ولم نستطع حتى الآن بناء الجبهة المستقلة المذكورة الضرورية حتى لو عجزت راهنا عن ممارسة أي فعل نوعي.

لقد حان الوقت منذ زمن طويل للانفكاك التام عن التيار السائد وعن ظهيره الخارجي دون أن يعني ذلك بالضرورة تنصيبهما عدوين ينبغي التركيز عليهما بدل السلطة- الطغمة، والسبب في ذلك لا يعود إلى طبيعتهما وبنيتهما وممارستهما السيئة إلى حدود قصوى بقدر ما يعود إلى أمر آخر يمكن التعبير عنه على الشكل التالي: إن الفصائل الإسلامية المسلحة وتركيا أردوغان وقطر قد تكون الأسوأ ولكنها ليست الأخطر بالضرورة، لأن مشروعها السياسي غير قابل للتنفيذ كما يريد أصحابه، فالعالم بشرقه وغربه يقف ضد دولة إسلامية متطرفة في سورية، وعلى صعيد الإقليم فإن قطر وتركيا ليستا قادرتين على تنفيذه، وعلى الصعيد المحلي من الواضح أن السلطة وحلفاءها قد دفعوا هذا المشروع إلى الخلف كثيراً جغرافياً وعسكرياً وسياسياً، بل ربما حتى اجتماعياً، إذ في هذه الحال تبقى السلطة- الطغمة- حتى لو كانت في نظر بعضنا الأقل سوءاً- هي الخطر الرئيس على الشعب السوري وحرية وكرامته بدءاً من طبيعتهما وبنيتهما وانتهاءً بممارساتها الوحشية والدموية، الأمر الذي يعني بالضرورة التركيز- مادام التوازن الذي أشرنا إليه قائماً- عليها، على القاعدة التي تقول: الأسوأ قد لا يكون الأخطر لأنه غير قابل للتحقق، والأقل سوءاً هو الأخطر لأنه متحقق وقد يكون قابلاً للاستمرار، وهكذا نصل بالتأكيد مرة أخرى إلى أن الأسوأ والأخطر غير متطابقين في كثير من الأحوال ، وإن كانا متطابقين في أحوال وظروف أخرى لسنا بصددنا في سورية اليوم .

في تكثيف شديد نقول: لا حاجة بنا إلى شيطنة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي- حتى لو كانا كذلك- ولا للحديث على سرقة الثورة وتلغيمها وحرفها كلياً عن أهدافها الإيجابية، وهو ما وصلنا إليه بالفعل، لأن ما تم كان أشبه ما يكون بتحصيل حاصل.

إن الاتجاه نحو العسكرية والذي سوغه الجميع تقريباً كان اتجاهاً نحو الأسلمة للأسباب التي ذكرناها غير مرة، مثلما كان الاتجاه نحو الأسلمة اتجاهاً نحو الطائفية في الوضع السوري، بما في ذلك طغيان الخطاب الطائفي والممارسة القائمة عليه، والحق إن الاتجاه في كل مرحلة من المراحل الثلاث ترافق مع درجة واضحة من خلو الميدان من الكتلة الوطنية الشبابية ، ففي كل مرحلة كنا نخسر جزءاً من هذه الكتلة وصولاً إلى الخسارة الفادحة في المرحلة الأخيرة، وتفرق هذه الكتلة الشبابية في كل مكان وقد كنا أشرنا غير مرة أيضاً أن ذلك كله ترافق بطغيان وقمع سلطوي فظيع وممارسات بشعة من الطرف المسلح الأخر، ولعل الغريب - بعض الشيء على الأقل- أن معظم الكتلة الشبابية الوطنية ظلت على تسويغها للعسكرة- إن لم نقل على دعمها- على الرغم من ظهور انتقادات أصيلة للفصائل العسكرية وبخاصة الإسلامية المتطرفة على لسان هذه الكتلة وقد وصلت بعض هذه الانتقادات على كامل الجغرافيا السورية إلى تأليف كتب بهذا الصدد، من مثل كتاب الثورة المغدورة في حلب⁽⁹⁾ ، ناهيك عن مئات بل آلاف الشهادات التي تتناول ما حصل من زاوية نقدية حقيقية.

9 - الاسم الكامل للكتاب: مآسي حلب، الثورة المغدورة ورسائل المحاصرين، إعداد صبر درويش- محمد أبي سمر



9- تهويمات سياسية وإعلامية

يعلمنا التاريخ – وهو المعلم الأول- أن الخطاب السياسي والإعلامي في الثورات أو في الثورات المضادة أو في الصراعات المحتدمة غالباً ما يذهب نحو التطرف الشديد، بالاستناد إلى القاعدة الشائعة – بغض النظر عن صوابها أو خطئها- التي تقول: يجب زيادة القبح قبحاً والجمال جمالاً، وهو ما يؤدي إلى انفلات الهجاء المقذع والتمجيد المفرط. بالطبع الهجاء ضد الخصم أو العدو أو الآخر بشكل عام، والتمجيد للذات والأنا الجمعية والفردية وما بينهما...

إن تيار مواطنة إذ يفهم بعض الشيء ما سبق- مع رفضه تماماً- يجرؤ على القول: لقد ذهبت القاعدة المذكورة في الوضع السوري إلى مآلات خطيرة على العقل والأخلاق والممارسة، وذلك من مثل اعتبار الثورة السورية أعظم الثورات- أو أعظمها في العصر الحديث على الأقل- ويتبع ذلك بالطبع الحديث عن الشعب السوري العظيم و...إلخ. والحال فمن المحال أن تكون الثورة السورية أعظم الثورات في ظل الأوضاع المعقدة التي ذكرناها غير مرة في سورية وقد برهن المآل الذي آلت إليه على ذلك، وإذا كان هنالك من ظل عظمة فهو شجاعة النزول إلى الميادين في وجود هذه السلطة الوحشية الدموية، ولكن لأن الشجاعة شيء والعظمة شيء آخر، على الرغم من أن الشجاعة عنصر من عناصر العظمة بالتأكيد، يجب عدم الخلط بينهما واعتبار أحدهما هو الآخر.

إذا صح ما سبق فإننا نقول: إن العظمة تنبني على تحقيق وحياسة حزمة من السمات الإنسانية والأخلاقية والعقلية والسياسية والممارسة السامية، وهذا مرة أخرى كان عسير الولادة في الوضع السوري، الأمر الذي يملينا الالتزام بالصدق والتوازن والدقيق.

وعلى المقلب الآخر اعتبرت السلطة- الطغمة وحلفاؤها الأسوأ في تاريخ البشرية، وكأنا لم نشاهد على مر التاريخ ما يشبهه أو يساوي ما لدينا.

إن العقل والأخلاق والوقائع التاريخية تلزمنا بأن نتذكر أن ثمة أنظمة مارست العسف والعنف والقتل بوتائر أبشع على الأقل في الأعداد والأحجام.

هل من يتذكر أن بول بوت زعيم الخمير الحمر قتل ثلاث شعبه (2.5 مليون) وأن ما يقارب المليون قُتل في مذابح راوندا القبلية وأن القمع الستاليني- الممتد لثلاثة عقود من حكمه- والذي يبدأ من الحرمان إلى القتل مروراً بمعسكرات الاعتقال الغولاغ- طال حوالي (100 مليون) من البشر بينهم ما يزيد عن (10 ملايين) قتل، وأن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1956م – بعد موت ستالين ببضع سنوات فقط- اعتبر ستالين قاطع طريق، وأن الثورة الثقافية في الصين أدت إلى مقتل ما يزيد أيضاً على (10 ملايين)، وأن العسف والقمع والطغيان الذي تمارسه السلطة المجنونة في كوريا الشمالية يصعب أن يكون له شبيه في العالم.

وهل لاحظت المعارضة السورية الملايين الكورية الشمالية التي خرجت إلى الشوارع باكية كالمجانين لأن جده الزعيم الأحمق توفيت؟ والحق أننا لسنا في حاجة إلى المزيد.

إن كل ما ذكر أعلاه لا يعني أبداً أن السلطة- الطغمة في سورية ليست سيئة، بل هي سيئة ودموية ووحشية إلى حدود قصوى بالإضافة إلى استبدادها وفسادها وانحطاطها الأخلاقي.

ولذا المأمول ألا يحاول أحد ان يسيء فهم ما قيل والقصد منه.

إن ما نريد الوصول إليه هو وصف الوضع على ما هو عليه دون الذهاب إلى المبالغة في المقارنة بما حصل في التاريخ، لأننا في هذه الحال نحن الخاسرون سياسياً ومعنوياً.

هل هناك حاجة إلى معاينة خطاب السلطة على هذا الصعيد؟ والجواب بسيط، لأننا في غنى عن ذلك، فخطاب السلطة- الطغمة لا يعول عليه في قليل أو كثير وهو لا يعدو أن يكون ديماغوجيا خشبية بانسة بتنويغات وأكاذيب ودعايات مختلفة، ولأن الأمر كذلك كنا نأمل بكل قوانا ألا تقع المعارضة في فخ الإعلام المضاد التوأم من حيث البنية والقيمة.



لقد كنا نأمل بحق أن يكون إعلام وسياسة المعارضة قائمين على الوقائع والمنطق والصدق والمهنية، بحيث يشكل الإعلام والسياسة النقيضين بكل ما في الكلمة من معنى.

وللتدليل على ما ذهبنا إليه نذكر بالأرقام والأحوال التي يتداولها المعارضون سواء أتعلق الأمر بالمعتقلين أم الشهداء أم الضحايا أم بطبيعة القتلى (مدنيين- معتقلين) أم بآثار الحصار أم... إلخ، ولعل الأصدق في كل ذلك هو الحديث عن وضع المعتقلات الذي قد يكون هذه المرة بحق من أسوأ ما عرفته البشرية إن لم يكن الأسوأ.

لانزال بحاجة إلى ضرب بعض الأمثلة عما نحاول أن نبرزه في هذا المجال ولنأخذ على سبيل المثال مسألة الحرائق إن كان في المدن أو البراري- لقد وصل خطابنا في هذا المجال إلى درجة من اليأس وفقدان الموضوعية والدلائل إلى حد يمكن القول فيه بسخرية - حسب موقع كل طرف- إن السلطة السورية الدموية أو قسد أو تركيا أو داعش هي المسؤولة عن حرائق كاليفورنيا التي بلغت مساحتها حتى الآن- لحظة كتابة هذا المشروع- (14000) كيلو متر مربع حسب الإعلام المرئي والمكتوب.

والآن ليس مثل هكذا خطاب ضار معنوياً وأخلاقياً فقط، بل هو ضار عملياً، بمعنى إنه فاسد مبدئياً وغير مفيد عملياً، وذلك ببساطة لأن العالم يرى ويعرف بوسائل متعددة ما يجري في كل الحقول فوسائل التواصل اليوم وعلى رأسها صور الأقمار الصناعية قادرة على كشف الحقائق والأكاذيب إلى حد كبير، وقد أشار كثير من الثوار والثائرات إلى ذلك وإلى الأضرار الحقيقية التي ترتبت على نمط الخطاب السياسي والإعلامي المعارض إلى حد كاد العالم فيه أن يصبح محايداً تجاه ما يجري من جرائم السلطة- الطغمة إن لم نقل أنه لم يعد يابه بنا وبمأسأتنا المستمرة.

إن فقدان المصداقية هو أحد أسباب - وليس كلها- عدم قدرتنا على النفاذ إلى داخل الأوساط التي تهمنا جداً من الرأي العام العالمي والعربي والإقليمي وحتى المحلي.

ثمة حقل آخر يمكن أن نلمس فيه بوضوح ما أردنا قوله فيما سبق وهو ذلك المتعلق بالثورة ومآلها الراهن بحيث يمكن القول: إن الحديث عن استمرار الثورة لا يعدو أن يكون من قبيل الأوهام والأحلام ويندرج بالتأكيد تحت بند التهويمات بما في ذلك ضرب أمثلة عن ثورات استمرت عقوداً طويلة- إن لم نقل ما يزيد عن القرن- وبخاصة عندما يكون الحديث عن الثورة الفرنسية بغاية إثبات أن ثورتنا يمكن أن تستمر هي الأخرى زمنياً غير منظور بعد.

والحال إن التاريخ الفعلي كما جرى في فرنسا مثلاً يكذب هذا الاستشهاد، وسنوجز هنا قصة هذه الثورة التي قامت في 14 تموز/ يوليو 1789م والتي حققت الانتصار في زمن قصير، ثم بدأت تآكل أبنائها على قاعدة القول الساخر "الثورة كالبقعة تآكل أبنائها". وقد آلت الثورة في السنوات الخمس الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى حكومة "الديركتوار" (الإدارة) ثم ذهبت إلى البيروقراطية بقوة، حيث أصبحت بين يدي بونابرت الأول -قنصلاً أول - عام 1799م-1804م، والذي عملها على طريقته ونشر مبادئها في كل أوروبا وصولاً إلى أبواب موسكو، وكان قد أصبح امبراطوراً عام 1804م وحتى 1814م وقد هُزم لاحقاً على يد تحالف الأسر المالكة الذي تمكن من احتلال باريس، وإعادة أسرة البوربون إلى حكم فرنسا في 6 نيسان 1814م بدءاً بشارل العاشر ومن ثم خلفه لويس الثامن عشر- شقيق لويس السادس عشر الذي أعدمته الثورة- لتأتي بعدها حرب المئة يوم التي انتهت بمعركة "واترلو" التي سببت تنازله عن السلطة وإعلان الملكية تولى العرش من 8 تموز 1815م حتى 16 أيلول 1824م، ليخلفه بعد وفاته شارل العاشر حتى 2 آب 1830، ثم ليخلف شارل العاشر الملك لويس فيليب الأول كآخر ملوك فرنسا في 24 شباط 1848م.

حيث بدأت ثورة جديدة انتهى أمرها هي الأخرى إلى نابليون الثالث امبراطوراً، الأمر الذي أطلق مقولة ماركس الشهيرة " يحدث التاريخ مرتين ، مرة بصيغة درامية ومرة بصيغة مسخرة"، وهذا يعني أن بونابرت الثالث كان الصيغة المسخرة للأول، ومع ذلك فقد استمر حكمه حتى عام 1871م حيث قامت الثورة الثالثة ثورة "كومونة" باريس إلا أنها لم تستمر إلا ما يقارب 71 يوماً حيث قمعت بوحشية على يد الثنائي تيير وكافينياك، ولما كان بونابرت قد انتهى على يد الجيش البروسي في سيدان في العام نفسه، فقد تابع التاريخ الفرنسي الانتقال من جمهورية إلى أخرى، ونحن نعيش اليوم في الجمهورية الخامسة، إذن ثورة فإمبراطورية فملكية فثورة فإمبراطورية فثورة شيوعية فجمهورية، فأين هذا الهراء عن استمرار الثورة الأولى؟

إن تيار مواطنة يتفهم الهراء السابق على قاعدة تعزية النفس وتوليد الأمل والبحث عن انتصار وهمي معنوي، واستمرار لا وجود له بدلاً للعجز عن الانتصار الفعلي والاستمرار الحقيقي.



إن إنكار الوقائع واللجوء إلى الأوهام مفهوم جيداً لنا- ولكنه مرفوض بالتأكيد- بما في ذلك تزوير التاريخ وقراءته بما ليس فيه، ولكن هذا شيء والواقع الراهن في سورية شيء آخر.

إن الثورة هي أولاً وأخراً ليست مجرد أفكار ونوايا طيبة، بل هي فعل ميداني جمعي قائم بالتأكيد على الأفكار والأحلام والاستراتيجية التي توضع موضع التحقيق العملي وليس الوهمي.

وبهذا المعنى وبكل الأسف والحسرة والألم فإن الثورة السورية هزمت وشبعت هزيمة، وهي اليوم لا وجود عملي لها إلا في رؤوس بعض الحالمين وفي البيانات الجذرية الظاهرة، والحال إن استعادة الثورة بحاجة إلى متغيرات نوعية على الأرض وفي العقول وفي كل الحقول. وكذلك الأمر في الخطاب المتعلق بالشعب والتضحيات الهائلة الذي يتحدث عن استحالة هزيمة الشعب وذهاب التضحيات هدراً وفي الرد على ذلك نقول: يعلمنا التاريخ مرة أخرى أن الشعوب تهزم- بل يمكن أن تخرج من التاريخ- وأن التضحيات لا تثمر بالضرورة، ومع ذلك فإننا في تيار مواطنة نأمل بكل ما في القلوب من أحلام كبيرة وما في النفوس من عفوان أن ينتصر شعبنا وأن تثمر تضحياتنا، ألسنا "محكومين بالأمل".

إن ما هو قائم في سورية هو ما جئنا على ذكره في فقرة سابقة الذي هو الحرب السياسية- الأهلية- الطائفية المركبة، بمعنى إنها صيرورة حرب شعب ضد سلطة غاشمة، تحولت إلى صراع بطابع أهلي ذهب بفعل العوامل المعقدة في سورية إلى طابع طائفي أيضاً، ولذلك من الصعب الاكتفاء بأحد الأوصاف الثلاثة فقط.

ليس هذا فحسب، بل لأن الأمر كما قدمناه أعلاه يعني- كما قلنا قبلاً- أننا أمام ثورتين مضادتين تتصارعان: السلطة- الغاشمة والفصائل العسكرية الإسلامية المتطرفة ومن ورائهما الظهير الإقليمي والعربي والدولي، ونحن الآن في قلب المستنقع السوري بانتظار جلاء هذا الصراع كي يستطيع الشعب أن يستعيد زمام المبادرة.

ثمة بعض المفارقة في موقف التيارات السائدة في المعارضة التي لا تمل من شيطنة الإسلام السياسي والإخوان المسلمين وتكرار مقولة "سرقا الثورة" ومع ذلك تستمر في الوقت نفسه في الحديث عن استمرار الثورة المسروقة!! ويحتاج المرء إلى عبقرية خاصة لحل هذا اللغز الذي يمكن حله في حالة واحدة هي اعتبار الثورة المسروقة من قبل الأطراف المذكورة هي ثورة بحق، وعندئذ ندخل في مفارقة أخرى نتركها اليوم لأهلها المبدعين.

10 – الجزيرة السورية

وهي الرقعة الجغرافية السياسية والميدانية التي لها وضع يختلف عن سائر الأوضاع في سورية، والتي يمكن- انطلاقاً من هذا الواقع- أن تكون مخبراً لتفاعل القوى السياسية والاجتماعية المعارضة في حال توفرت بعض الشروط التي أشرنا إليها مراراً وتكراراً، والتي أهمها المشاركة العربية في صنع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي و...إلخ، وإعادة تصويب البوصلة ضد المشاريع المحلية والإقليمية والدولية من مثل المشروع السلطوي وحلفائه الدوليين والإقليميين، والمشروع التركي- القطري وأذرعه الداخلية، والمشروع الروسي وداعميه، والمشروع الثلاثي- اللا مشروع في الحقيقة- مشروع إيران وتركيا وروسيا أي مشروع "أستانة وسوتشي" الذي لاهم له إلا إجهاد المشروع الأممي (2254) الذي تمخض فولد فأراً اسمه اللجنة الدستورية التي حظيت بأشكال من الدعم الخجول من جميع الأطراف تقريباً.

بقي أن نقول بوضوح: إن الموقف الأوروبي والأمريكي هو الأقرب لمصالح شعبنا كله، وذلك ببساطة لأن الموقف يتمركز حول القرار الأممي (2254) في مواجهة جميع كل المشاريع الأخرى الضارة بنا.

والآن، مادام الأمر كذلك، فإن على جميع القوى المعارضة الفاعلة أن تجد طريقها إلى هذا المخبر بعيداً عن الكلام الشوفيني القومي، وبعيداً عن اجترار الأكاذيب عن الوقائع على الأرض من مثل الحديث عن التغيير الديمغرافي والتجهيز الممنهج والقتل والتعذيب و.. إلخ، بما في ذلك الحديث عن الانفصالية و"إسرائيل" الثانية.

إن المشكلة الحقيقية ليست هنا، فحتى لو لم يبق سوري واحد فإن الكرد عاجزون عن الانفصال، لأن تركيا لهم بالمرصاد، فلماذا نصيغ الوقت في أخطار غير ممكنة، ناهيك عن أن الانفصال غير مطروح أصلاً من قبل الكرد؟

إن المشكلة هي في الاستبداد السياسي للإدارة الذاتية الكردية وقواها، وفي تحكّم أقلية في الأكثرية، وفي اعتبار القوة العاربية هي الأساس المكين، وفي ترك كوادر كردية غير سورية- جبل قنديل- تتحكم في مصير المنطقة وحاضرها، وفي عدم الثقة في



اتجاهات الإدارة المستعدة لخدمة برنامجها القومي السياسي للتحالف والعمل مع أي طرف تعتقد أنه يمكن أن يقدم لها شيئاً بدءاً من أمريكا وانهاءً بروسيا بما في ذلك السلطة السورية، والعلاقة مع هذه الأخيرة وحلفائها هي بيت القصيد في عدم الثقة المذكور. ثمة أسباب أخرى لعدم الثقة ولكنها ذات طابع قومي شوفيني أو إسلامي لا يعتد بها في قليل أو كثير، على الرغم من الآثار الوخيمة التي تتركها على الوضع في الجزيرة السورية الذي يمكن أن يكون كما قلنا- لو أمعنا الفكر وأحسننا الفعل- منصة سورية فعلية لمواجهة السلطة- الطغمة وتركيا والإسلام السياسي والعسكري المتطرف، ويبدو أن هنالك في الآونة الأخيرة ما يبعث على بعض الأمل في هذا الاتجاه.

لقد خصصنا هذه الفقرة للجزيرة السورية، لأننا نعتقد- على الرغم من كل النقد الضروري للإدارة الذاتية- أن القوى السياسية العربية والإسلامية هي مسؤولة إلى درجة كبيرة عن بؤس العلاقة والوضع بشكل عام ولا بد أن تعيد النظر في كل شيء جنباً إلى جنب بالطبع مع المسؤولية الواضحة للإدارة المذكورة وضرورة القيام بمبادرات إيجابية على كل الأصعدة المذكورة أعلاه.

11- حرب المدن

التي كانت في المآل الذي آلت إليه وبالأعلى الثورة وهي أمر أكبر من خطأ، ليس فقط لأن القوى السياسية والعسكرية كان عليها أن تعرف أن السلطة- الطغمة على استعداد لتدمير كل شيء، وعدم الالتفات إطلاقاً إلى القوانين والمواثيق الدولية بما في ذلك قوانين وأعراف الحرب، بل لأنها في الأصل استراتيجية خاطئة، وكما تكون ناجحة فهي بحاجة إلى توفر عدد من الشروط لم تكن قائمة إلا في حالات قليلة كالحال في الرقة وإدلب، بمعنى أن المدينة يجب ألا تُدخَل إلا إذا كان ميزان القوى يسمح بالسيطرة التامة عليها في وقت قصير، والخروج منها إلى محيطها لحمايتها من الخارج منعاً لأية ذرائع لتدميرها، ولذلك فإن السيطرة على المدن من الأعمال الأخيرة للصراع في كل منطقة وحسب موازين القوى.

إن المفارقة فيما سبق أن بعض القوى العسكرية اعترفت بهذا الخطأ الاستراتيجي كجيش الإسلام في الغوطة الذي طالب بالعودة إلى حرب العصابات، في حين بقيت معظم قوى المعارضة على موقف تسويغ حرب المدن تحت ذرائع باطلة على رأسها بحث القوى المعارضة المسلحة عن الحماية، بحيث تصبح الاستراتيجية أسيرة الحماية الذاتية في حين أنها شيء آخر، وفي كل الأحوال لم يكن من المتوقع في ظل غياب قيادة سياسية مركزية واحدة وقيادة عسكرية واحدة وتفاقم ظاهرة الفصائلية والبحث المحموم عن تحقيق إنجازات خاصة بها هنا أو هناك، نقول: لم يكن من المتوقع تجنب هذه الخطيئة بشكل عام على الرغم من أنه بدأت هنالك بعض مظاهر النقد الذاتي حتى قبل مبادرة جيش الإسلام منها على سبيل المثال: انسحاب القوة التي كان يرأسها الغوطاني أبو علي خبية من الميدان في دمشق على اعتبار أن الدخول إليه كان خطأ، وكان من الممكن تكريس هذا النقد وتعميمه قبل فوات الأوان، ولكن هذه الإمكانية تأخرت- حتى عندما ظهرت- إلى ما بعد الخراب الذي كان السبب في ظهورها وليس أعمال العقل.

وفي هذه المسألة- مسألة حرب المدن- يمكن القول: إن تيار مواطنة لم يغرق في الزحمة والشعبوية، بل أشار إلى ذلك - وإن يكن بشكل خجول- منذ آب 2012م أي مع دخول وانسحاب الغوطاني أبو علي خبية إلى حي الميدان بدمشق، وقد قلنا في حينه بلغة دبلوماسية واضحة أن قوى المعارضة المسلحة لن تدعم الوعي الكافي لمراجعة حرب المدن، ولكن يبدو أنها عدمت ذلك. أما فيما يتعلق بالجسم الأساسي للمعارضة الوطنية والإسلامية فإنها كانت بعيدة كل البعد من المراجعة النقدية إن لم نقل إنها كانت فخورة كل الفخر بحرب المدن مع البكاء على الخراب والموت والدمار وتحميل المسؤولية بالملق للسلطة- الطغمة- التي تتحمل المسؤولية الرئيسية- دون التفكير في إمكانية أن تكون هذه الحرب في الأصل غير صائبة في حال عدم توفر شروطها التي أشرنا إليها أعلاه، وحتى اليوم يصعب القول: إننا قرأنا مراجعة نقدية أصيلة ومسؤولة لاستراتيجية حرب المدن التي أخفقت إخفاقاً ذريعاً.



12- أحلام اليقظة

كان بالإمكان أن تكون هذه الفقرة ضمن فقرة " تهويمات" ولكننا وجدنا أن أفرادها بفقرة خاصة قد يكون أفضل للآثار المأساوية التي كانت لها على العديد من الأصعدة، وندخل في الفقرة قضايا من مثل التدخل الخارجي، ومسألة توفّع سقوط سريع للسلطة- الطغمة ومسألة قوة أو ضعف هذه السلطة بما في ذلك حلم انفكاك قاعدتها الاجتماعية عنها... إلخ.

فلنبدأ من مسألة إمكانية السقوط السريع للسلطة وهو الحلم الذي استحوذ على مخيلة المعارضة الوطنية والإسلامية والعسكرية، بالاستناد إلى تجربتي تونس ومصر، وذلك في تجاهل واضح- إن لم نقل بإنكار تام- للواقع السوري المعقد في ذاته وفي علاقته بالإقليم والعالم وهو ما عالجه باستفاضة في سياق هذه المراجعة، لقد بُنيت الكثير من الممارسات على هذا الحلم بما فيها ظاهرة حرب المدن التي أشرنا إليها، وقبلها استسهال العسكرية والعفوية والفصائلية وغياب استراتيجية بعيدة المدى ووحدة سياسية وعسكرية مترتبة عليها، وفي هذه النقطة يحق لنا في تيار مواطنة القول أننا لم ننجرف مع هذه الأحلام.

وعلى صعيد قوة وضعف السلطة- الطغمة وتماسكها الداخلي وانفكاك قاعدتها الاجتماعية أو انهيارها الداخلي نقول: كان هذا الحلم بعيداً عن الواقع بعد السماء عن الأرض، فالسلطة بقيت متماسكة وموحدة على قاعدة التماسك الصلب للمؤسسة العسكرية والأمنية، وعلى قاعدة عدم كفاية الضغوط السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية على إحداث ذلك وبخاصة عبر الدعم من حلفائها، ولكن يبقى السبب الرئيسي هو العصبية الطائفية السلطوية التي تخترق بشكل شبه تام الهيكل العسكري والأمني والذي أصبح واضحاً لاحقاً لكل ذي عين.

في هذه القضية يحق لتيار مواطنة أن يقول: إنه لم يغرق في هذا الحلم الذي هو التآكل المنشود. والغريب في الأمر أننا سمعنا ولا نزال نسمع ويبدو أننا سنظل نسمع من الغالبية الساحقة من قوى المعارضة- بل ومن الخارج في البدايات- أشياء من قبيل الضعف الشديد والسقوط الذي على الأبواب، وهذه قضية ينبغي النظر فيها بعين مفتوحة وبعقول باردة وبعواطف شحيحة.

أما فيما يتعلق بالتدخل الخارجي فإن الذي شجع المعارضة هو ما حدث في ليبيا التي أسقط القذافي فيها عبر تدخل عسكري خارجي داعم، ومشجع لانقسام داخلي وصل إلى قلب المؤسسة العسكرية وهو ما لم يحصل في سورية.

ومن الإنصاف القول هنا إن المعارضة لم تكن وحدها هي المسؤولة، لأن العالم الغربي شجّع على هذا الحلم في البدايات عبر حديثه عن فقدان الأسد للشريعة ورسم الخطوط الحمراء، واعتبار السلطة السورية ساقطة في زمن غير بعيد، بل لقد وصلت بعض أطراف المعارضة أو على الأقل بعض الأشخاص إلى القول: "إن السلطة جثة متعفنة تنتظر من يدفنها"، وقد تبين في حينه أو لاحقاً أن هذا الكلام مجرد كلام معلق في الهواء.

لقد شجع دعم المعارضة بالسلاح- وإن يكن غير كافٍ وغير نوعي- على الحلم السابق الذي انخرط فيه الجميع بشكل أو بآخر بدءاً ممن يعتقد أن التدخل الدولي قادم بالتأكيد ومن يرجح ذلك أو يأمل فيه وصولاً إلى من يعتقد بضرورته بغض النظر عن قدومه من عدمه- انطلاقاً من اعتبار إمكانية سقوط السلطة- الطغمة بدون تدخل عسكري خارجي صعب المنال- وانتهاءً بالجمهور الشعبي الذي كان غارقاً في هذا الحلم.

خلاصة القول، لا السلطة كانت ضعيفة بل بقيت متماسكة تماسكاً صلباً إلى حد كبير، ولا السقوط السريع كان ممكناً بالتالي، ولا التدخل العسكري الخارجي حصل، واكتفى المأمول منهم ذلك بالدعم المعنوي والسياسي وإعلان النوايا الطيبة دون ترجمة ذلك فعلياً على الأرض مع بعض الدعم بالسلاح غير النوعي، وعند هذه النقطة استيقظ الحالمون جميعاً وارتدوا على العالم يمحرونه بالهجم المقذع والنقد الجارح واعتباره المشجب الذي يتحمل المسؤولية والذي تعلق عليه كل إخفاقاتنا وهزائمنا متناسين في هذه الحال مسؤوليتنا الكاملة عن توقعاتنا على الأقل في مسألتي ضعف السلطة وإمكانية سقوطها السريع والتي كانت تقيض الواقع الفعلي، الأمر الذي كانت له منعكساته علينا وعلى قضية شعبنا التي لانزال نحصدتها حتى اليوم ناهيك عن المواقف الخاطئة التي وقفناها في بعض المحطات بالاستناد إلى هذه الأحلام.

ليت الأمر وقف عند الماضي لأنه كان مضي معه، فالأسوأ هو استمراره في الحاضر حيث لا نزال نبرع في الحديث عن ضعف السلطة ونخرها الداخلي، واعتبارها مجرد أداة بيد حلفائها لا حول لها ولا قوة، والحال إن الوضع الفعلي مختلف إلى حد كبير عن هذه المعزوفة المشروخة، فالسلطة- الطغمة لا تزال متماسكة وستبقى كذلك حتى إشعار آخر، وحلفاؤها بحاجة إليها مثلما هي بحاجة لهم، وحتى في غير هذه الحال فإنهم لا يملكون البدائل القادرة على الصمود.



إن تيار مواطنة يذهب إلى حد القول: حتى لو حصل انهيار اقتصادي وهو ممكن إلى حد كبير جداً، فإنه ليس من الضروري أبداً انهيار هذه السلطة مادامت العصبية التي أشرنا إليها قائمة، ومادام الحلفاء بحاجتها، ومادام الغرب لا يمارس الضغط الكافي بالقوة العسكرية الداخلية والخارجية.

13- حول التحالفات

يمكن القول إن التحالفات كانت حكاية إخفاق مرير سواءً أعلق الأمر بالكيانات التي تنطحت لتمثيل الشعب السوري كالمجلس الوطني والائتلاف وهيئة المفاوضات أم كان ذلك على أصعدة أضيق وأكثر تعدداً من مثل التجمعات المتكاثرة كالفطر دون أي تقدم فعلي.

فيما يخصنا نحن في تيار مواطنة يمكن القول: إن جميع المحاولات التي بذلناها وجميع التجمعات والتحالفات أو الائتلافات التي خضناها آلت إلى الإخفاق أو في طريقها إلى ذلك بدءاً من ائتلاف وطن في بداية الانتفاضة والذي ضم (16) منظمة صغيرة متعددة المشارب، ولكنها في الاتجاه العام كانت ذات طبيعة وطنية ديمقراطية أو علمانية أو ما يقارب ذلك ولكنها سرعان ما ذهبت في مهب الريح السورية العاصفة، وكذلك الأمر مع ائتلاف القوى العلمانية والتجمع العلماني الديمقراطي، واللقاء السوري الديمقراطي، وليس من الواضح اليوم المسار الذي سوف تتخذه بعض محاولاتنا مع حركات تشبهنا من مثل نواة لمستقبل سورية أو الحركة الديمقراطية الوطنية في إدلب أو حوارنا الذي يمكن أن ينطلق مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الوطنية والديمقراطية السورية وبعيداً عن التشاؤم وإقراراً بالواقع العنيد يمكن أن يكون من الصعوبة الوصول إلى الغاية المنشودة حتى إشعار آخر، على الرغم من ضرورة الاستمرار في بذل الجهود المطلوبة وعدم الاستسلام للجانب الأسود في الواقع، إذ نعتقد بأن الحوار- أي حوار- هو مهم جداً حتى لو لم يصل إلى النتيجة المرجوة منه.

إن الأمر على الصعيد العام لا يختلف كثيراً عما قلناه على الصعيد المصغر والفرعي، فالإشارة السابقة أعلاه تبقى صحيحة وفي الحالتين نحن أبعد ما نكون عن جلد الذات، بل على النقيض من ذلك- كما يلاحظ القارئ- كان تركيزنا الأساسي على الظروف الموضوعية والتعقيدات الرئيسية على الساحة السورية وتفاعلاتها وصورته اللاحقة. ولأن الأمر كذلك فإننا سنتابع التركيز على هذه الظروف التي نعتقد أنها الأساس في حكاية الإخفاق المذكور.

لقد أدى الانقسام العمودي في المجتمع السوري وعقائبه المأساوية واصطفاف الأقليات الدينية والطائفية مع السلطة وفي المنطقة الرمادية والثقاف اليسار العالمي والإقليمي والعربي وبعض اليسار المحلي والقوميين العرب والقوى الفلسطينية من اليسار إلى اليمين إلى الوسط والشعب الفلسطيني بشكل عام، ومن بين أمور أخرى أهمها الذهاب إلى العسكرة فالأسلمة فالطائفية وخطابها القبيح بما في ذلك الظهير الإقليمي والعربي لها- بل وكذلك الدولي- إلى انقسامات سرطانية في جسم المعارضة السورية بشكل عام وفي الجسم الوطني- الديمقراطي- العلماني- الليبرالي- القومي اليساري.. إلخ أيضاً بحيث صار بوسعك أن تعدّ عشرات الكيانات السياسية والمدنية في مناطق سيطرة السلطة- الطغمة والمناطق منزوعة السيطرة السلطوية وفي الخارج، والحق بوسع المرء أن يقول: إن عددها بالمئات بحيث تتشكل المجاميع السياسية والمدنية من بضعة أفراد أحياناً ومن عشرات أحياناً أخرى، ومن مئات في أحيان ثالثة، وندراً ما تكون بالآلاف- هذا إذا وجدت مثل هذه المجاميع- وعندئذ من أين للتحالفات الحقيقية أن تحصل؟

من الضروري في هذا السياق الإشارة إلى الفرق بين تقاطع المصالح الموضوعي الذي يجعل من إمكانية وجود علاقة على أساسها دون الدخول في أي تحالف ذاتي، وبين هذا الأخير الذي لا يقوم على تقاطع المصالح فحسب بل وعلى مشتركات أصيلة ذات طابع استراتيجي وتكتيكي معا يمكنها أن تكون على قاعدة صلبة لتحالف سياسي أو مدني أو هما معاً. ولقد عرفنا هذين النوعين بقدر من الغموض والوضوح في أن معاً فيما يخص كل حالة منهما وبعضها لا يزال قائماً حتى اليوم وأخرى قد تنشأ في المستقبل ومن الضروري أن يتحقق ذلك.

تذهب الغالبية العظمى من الأفراد والقوى السياسية والمدنية إلى اعتبار أن السمات الشخصية والحزبية والأخلاقية هي السبب وراء هذا الانقسام العميق، ويبدأ الهجاء السياسي المنفلت من كل عقاب باحتلال المساحة الكبرى من التحليل والتعليل وتبادل الاتهامات بالجملة والمفرق.



إن تيار مواطنة- كما قلنا غير مرة- لا يتجاهل أبداً الآثار الضارة والعقبات الكداء التي تصنعها الأنانية والفردية والانتهازية والمصالح الشخصية والبنية الأخلاقية والخيارات الخاصة في وجه التحالف الجبهوي، ولكنه يعتقد أن ذلك كله مجتمعاً لا يشكل الأساس للوضع المزري الذي نعيشه اليوم.

إن نظرة عميقة إلى قلب الأمور تسمح بالقول: إن الواقع الموضوعي وتعقيده والانتماء العقيدي والسياسي والانحيازات الحقيقية والخيارات المفضلة والحلول الممكنة والأساليب والطرائق الضرورية وأمور أخرى كثيرة هي السبب الأساسي في هذا التنشيط المديد وليس من شأن الأمور المذكورة أعلاه إلا أن تزيد الوضع سوءاً وتزيد من صعوبة الحلول.

قد يقول قائل هنا: إن النظرة السابقة غير مطابقة للواقع المعيش والدليل أنه قامت في سورية جبهات وتحالفات وانتلافات عديدة؛ وهذا القول يبدو ظاهرياً صحيحاً. وإذا كان بعضها ينطبق عليه القول المذكور فإن الانتلافات الأساسية وبخاصة في المعارضة التي نقصدها دائماً نشأت على قاعدة الإرادات الدولية بدءاً من المجلس الوطني وانهاء بهيئة المفاوضات، بل وصلت هذه الإرادات في الأخيرة إلى المحاصمة الواضحة، وعندئذ لا بد من الاعتراف أن الإرادات الذاتية على حضورها لم تكن هي الأساس، بل كانت تابعة إلى حد كبير.

ومادنا قد وصلنا إلى التبعية والارتهان لا بد من بضع كلمات في هذا الصدد، لأنه هنا أيضاً ينبغي متبادلوا الاتهامات ليجعلوا الأسباب الذاتية السلبية هي الأساس، في حين يعتقد تيار مواطنة أن السبب الرئيسي على قاعدة الظرف الموضوعي هو القناعات السياسية العميقة والتطابق في العقيدة الدينية والسياسية والتقاطع الموضوعي في المصالح- أو على الأقل الفهم المبني على ذلك بصرف النظر عن صوابه أو خطئه من الزاوية المعرفية والسياسية- ولنضرب على ذلك مثلاً هو الارتهان لتركيا وقطر، هل يكفي تفسير ذلك على قاعدة الانتهازية والأنانية والأسباب الأخلاقية أم أن هنالك أسباباً أعمق بكثير بدءاً من وحدة العقيدة وصولاً إلى طبيعة النظام القادم مروراً بالظروف الضاغطة للضرورات اللوجستية ولمن يرفض ذلك يمكن أن يحال إلى المقاتلين السوريين الذين يقاتلون من أذربيجان إلى ليبيا مروراً بسورية مع تركيا أردوغان، بل ينبغي سهيل أبو التاؤ (مقاتل إسلامي مشهور باستخدام صواريخ التاؤ ضد الدبابات السلطوية) لتطوعه للحرب مع تركيا المذكورة ضد اليونان في البحر الأبيض المتوسط.

هل هؤلاء المقاتلون مجرد مرتزقة؟! بينهم أناس كذلك بالتأكيد، ولكنهم من الناحية الرئيسية هم مقاتلون إسلاميون يعتبرون معركتهم واحدة في كل مكان في العالم، وزعيمهم أردوغان يأمر فيطاع، وعدم رؤية ذلك لا يعني أنه غير موجود، ولا ندري كم يصح ذلك على أولئك المقاتلين- المرتزقة- الذين يقاتلون في ليبيا مع الطرف الآخر المعادي للسرّاج وتركيا، أليس بينهم أحد يرى المعركة بالإضافة إلى الارتزاق ضد عدوه الحقيقي.

نترك الآن الأسباب الفعلية للتشرذم السوري المعارض، وننتقل إلى محاولة تقدير الأوضاع التي يمكن أن تدفع نحو التقارب وصولاً إلى التحالف في جبهة تستحق اسمها.

يعتقد تيار مواطنة مرة أخرى أن الظروف الموضوعية على الأرض وفي المجتمع هي التي يمكن أن تؤسس لذلك الأمر، والذي يعني أنه لا بد من متغيرات حقيقية على الأرض وفي المجتمع، بمعنى أن يستعيد الشعب السوري- أو بعضه على الأقل- إرادته في النضال عملياً وليس نظرياً، ولأن الشعوب لا تتحرك بكبسة زر ولأنها تتعب وتحبط وتخرج من الميادين حتى إشعار آخر، نقول لذلك فإن من أهم المتغيرات التي يمكن أن تسمح باستعادة الروح هو الوصول إلى تسوية بين الثورتين المضادتين المنصارتين؛ السلطة الطغمة وحلفائها والفصائل العسكرية الإسلامية المتطرفة وحلفائها لأنه باستثناء الكرد ليس على الأرض بندقية غير سلطوية وغير إسلامية، ومن الممكن في سياق آخر أفضل أن تكون عودة الروح قائمة على تسوية دولية وفق قرار الأمم المتحدة (2254) أو تسوية أخرى أقل من ذلك بقليل أو كثير.

وفي هذا السياق فإن أي تسوية في سورية قائمة من حيث الأساس على اتفاق بين الثلاثي روسيا، تركيا، أمريكا، وكل ما عدا ذلك هو مسائل ثانوية تعزز أو تعيق سياق الثلاثي هذا.

إن رفع البندقية عن رقاب الشعب السوري قد يكون المقدمة لعودته إلى الفعل وبدون هذه العودة من الصعب تصور جبهة حقيقية، ولا معنى في هذا الصدد للأناشيد الثورية التي تتحدث عن الشعب الواقف على المتراس ولا يقبل بأقل من تحقيق مصيره وإرادته في الحرية والكرامة والعدالة، لأن هذا الخطاب لا علاقة له بالأرض والشعب والوقائع وقد صار ورائنا إلى حد بعيد ومنذ زمن



بعيد، والشعب اليوم على استعداد لقبول الحد الأدنى من حقوقه التي انتفض من أجلها، وهذا ما يدور في الأصل في ردهات المفاوضات منذ عام 2014م وحتى الآن.

إذا صح ما سبق فهل يعني أن علينا انتظار "غودو" وعدم القيام بأي فعل يستحق اسمه؟
بالتأكيد لا، إذ من الضروري العمل الدؤوب- بدون أو هام- من أجل جبهة وطنية- ديمقراطية عريضة من القوى السياسية المتقاربة ببرنامج وطني حقيقي يطفئ الخطاب القائم وبخاصة في صيغته الطائفية البغيضة حتى لو لم يكن لهذه الجبهة أي وزن فاعل اليوم، وحتى إشعار آخر، وبهذا المعنى فإننا نخالف المثل العامي القائل: "لنشوف الصبي منصلي على النبي" ونعمل على أساس المثل القائل: "نهى السرج للحصان قبل أن يولد"، بمعنى ضرورة وجود الجبهة المذكورة ليكون بإمكانها أن تسرح على المتغيرات عندما تولد من رحم الأحداث والمتغيرات القادمة بالتأكيد.

إن ولادة الجبهة المنشودة حتى لو كانت في البداية نواة صغيرة يتوقف ليس على ما سبق فحسب، بل على المآل الذي سوف تتخذه مناطق النفوذ في سورية محلياً وإقليمياً ودولياً التي تبدو اليوم مستقرة إلى حد ملموس ولكنها حيلى بالمتغيرات لعجزها عن الاستمرار كذلك إلى الأبد وسيتوقف الكثير على موازين القوى اللاحق بين مناطق النفوذ، ومع ذلك يبقى أن نشير إلى أننا نتوقع أن تأخذ الجزيرة السورية دوراً فاعلاً على هذا الصعيد، ومن الممكن أيضاً أن يكون للجنوب السوري دور ملموس هو الآخر، بقي أن نقول: يجب ألا تقع الجبهة المنشودة في مطب التنافس مع الكيانات القائمة على شرعية تمثيل الشعب السوري على الأقل في البداية وحتى يقوى عودها، وتصبح قادرة على الاستقطاب الحقيقي والفعلي على الأرض وفي السياسة.
ثمة إضافة قد تكون ضرورية إلى ما سبق، تقوم على قاعدة الوضع السوري المعقد الذي يجعل من مسألة الجبهة والتحالفات مسألة أبعد ما تكون عن البساطة التي تطرح فيها في كثير من الأحيان، وسنحاول فيما يلي أن نقدم باختصار شديد بعض مرتكزات هذه المسألة:

نظرياً: يجب الاتفاق- حتى تقوم جبهة استراتيجية- على عدة مشتركات أساسية منها:

- أ- الاتفاق على الهدف بالمعنيين السلبي والإيجابي – أي بمعنى الهدم وبناء البديل الديمقراطي وليس الهدف السلبي فقط الهدم، الإطاحة، الإسقاط الخ.
- ب- الحامل أو الحوامل الاجتماعية للهدف المذكور.
- ت- الوسائل والأساليب والطرائق سلمية أم عنيفة أم هما معاً.
- ث- الحلفاء الخارجيون والأصدقاء في حال وجودهم وطبيعة العلاقة معهم وحدود هذه العلاقة.
- ج- إلا أن الأمر في الوضع السوري لا يقف عند هذه المقدمات بل يتعداها إلى قضايا أخرى انطلاقاً من التعقيدات الشديدة التي ذكرت غير مرة، في حين أن هذه القضايا نادراً ما تطرح في أوضاع أخرى من العالم، وذلك من مثل مسألتين في غاية الأهمية وهما الهوية وطبيعة الدولة وبنيتها وشكلها ونظامها السياسي، ولهذا السبب ولأسباب أخرى، فإن تيار مواطنة يعتقد أن مسألة الجبهة والتحالفات تمر بثلاث دوائر على الأقل، وبناء هذه الدوائر يتوقف على تطور الظروف التي نعيشها وبخاصة في الحقلين العسكري والسياسي، كما يتوقف على ما قبل الحل السياسي وفي سياقها وما بعده، هذا إذا حصل مثل هذا الحل، أو استمر الوضع في الاستنفاع، أو تمت محاولة كسر كل ذلك في سياق عمل عسكري داخلي أو خارجي أو بهما معاً.

انطلاقاً مما سبق فإننا نعتقد أن مسألة التحالفات يمكن أن تنشأ على وفي سياق ضرورة بناء:

- I. نواة صلبة مهما تكن صغيرة في البدء تتفق من الناحية الرئيسية على الهوية التاريخية الراهنة لسورية وشعبها، وعلى طبيعة الدولة وشكلها ونظامها السياسي، وعلى الهدف السياسي بجانبه السلبي والإيجابي، الهدم وبناء البديل وعلى سائر القضايا الأخرى المذكورة أعلاه، وهي الدائرة الصغرى التي يجب التركيز الدائم عليها.
- II. دائرة تقوم على الاتفاق على الهدف بجانبه السلبي والإيجابي بما في ذلك الوسائل والأساليب والحلفاء... الخ مع الانفتاح على طبيعة الهوية الراهنة وبنية الدولة، وهي الدائرة الوسطى.



III. دائرة كبرى تتعلق بالهدف الرئيس الذي هو الإطاحة- التغيير الجذري كما يفضل البعض- دون الاتفاق بالضرورة على طبيعة الدولة والهوية والأساليب و.. إلخ، وهذه هي الدائرة الكبرى.

من الطبيعي في هذه الحال أن تكون الدائرة الصغرى هي الدائرة الاستراتيجية والتي لها درجة كبيرة من العمق والاستمرار ويتوقف اتساعها ونموها على التغييرات على طرفي الصراع وبخاصة لأن الكتلة الموالية أو المحايدة أو الصامتة تشكل قاعدة اجتماعية حقيقية للنواة الأولى عندما يتعلق الأمر بالعلمانية والديمقراطية والهوية السورية، وهي النواة التي يمتد زمنها مما قبل الحل السياسي وأثنائه وبعده حتى تترسخ سورية المنشودة من قبلها (أي من قبل هذه النواة الصلبة).

أما الدائرة الوسطى- بسماطاتها التي ذكرناها- فإن زمانها الفعلي في حال قيامها هو ما قبل الحل السياسي أو كسر العظم في الصراع القائم وقد تستمر في سياقه إلى ما قبل الانتخابات اللاحقة- هذا في حال حصولها- وهي دائرة ينبغي العمل عليها جنباً إلى جنب مع الدائرة الصغرى- النواة الصلبة.

أما الدائرة الكبرى فهي الشورباء القائمة اليوم بشكل أو بآخر عفويًا أو تنظيمياً عبر الكيانات التي مثلت أو ادعت تمثيل الشعب السوري كالمجلس الوطني والائتلاف وهيئة المفاوضات، وهي في كل الأحوال كيانات تكتيكية مؤقتة، وهذا يعني أن من الصعب أن تولد الدائرة الكبرى بصفتها كياناً مستقراً حتى لو كان مؤقتاً.

إن ما سبق يقوم كما ذكرنا على الصعيد النظري، أما على الصعيد العملي اليوم في سورية فإننا نرجح استمرار الأشكال الهلامية للدائرة الثالثة الكبرى حتى إشعار آخر، لأننا نعتقد- ومن خلال التجربة- أن الظروف الموضوعية والذاتية القائمة عليها لا تساعد كثيراً في قيام الدائرتين الصغرى والوسطى على الرغم من كل الدعوات والمبادرات والندوات والحوارات وحتى قيام بعض الأشكال من التحالفات والتجمعات واللقاءات على الصعيدين المذكورين.

وعلى الرغم من ذلك ومن إبلاء تيار مواطنة الأولوية للظروف الموضوعية فإنه قد دعا ويدعو وسيظل يدعو إلى قيام النواة الصلبة والدائرة الوسطى، بل هو على استعداد لما هو أبعد من ذلك إلى الاندماج الفوري مع القوى التي تشاركه الفهم السابق وهي غير قليلة بصرف النظر عن الحجم الصغيرة.

إن تيار مواطنة إذ يتفهم التشطي المرضي للمعارضة الوطنية والديمقراطية السورية يعتقد أن الغالبية العظمى فيها قد وصل إلى طريق مسدود وإلى تقبل فكرة ضرورة الاتحاد أو التحالف أو الائتلاف و... إلخ، لقد قيل سابقاً آلاف المرات: إن أهم ما يدفع إلى التحالفات هو اكتشاف الأطراف عجزها المطلق عن تحقيق المهمة المطلوبة على انفراد أو الاستمرار في الحال المرضي الذي هي عليه- وكلنا في هذا السياق في الهوا سوا.

14- حول ما سمي المعارضة الوطنية الداخلية:

لقد أشرنا في سياق هذه المراجعة إلى أننا سنعالج هذه المسألة في الوقت المناسب، وها قد حان الوقت، وبخاصة لأننا وقفنا على مسألة التحالفات وهي تحيلنا إلى هذه المعارضة بخط مستقيم، إلا أننا سنكتفي هنا بمثال أساسي وهو هيئة التنسيق تاركين الآن القوى الأخرى التي تندرج بين هذه الهيئة وبين السلطة السورية، وصولاً إلى حاضنته الأخيرة.

لقد اخترنا هيئة التنسيق للعديد من الأسباب منها: أننا نعتبرها وطنية بحق وأنها معارضة بالتأكيد على نقيض ما تقوله بعض القوى التي تسمى معارضة الخارج، وكذلك الأمر بالسقف الممكن الوصول إليه عندما يكون الموقف محكوماً بالوجود في الداخل.. إلخ، ولكن من أهم الأمور التي دفعتنا إلى هذا الاختيار أمران:

أ- الأول، كون هذا الوجود بما له وما عليه دليلاً فاعلاً على ما ذهبنا إليه من أن الانقسام والتشطي قائم على أرضية الوضع شديد التعقيد في سورية، وهو الأمر الذي أكدنا عليه غير مرة على كل الصعد في سياق هذه المراجعة، ولا حاجة لنا لاستعادة الكلام من جديد هنا والآن.

ب- إن لآليات هيئة التنسيق الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي) مهمة في ذاتها، ومهمة في إحالتها إلى أشكال النضال والتحالفات، وهو ما كنا بصدده قبل قليل، وما سنحاول تسليط الضوء عليه في سياق هذه المراجعة.



ج - المآل الذي آلت إليه هيئة التنسيق والسيرورة التي عبرت خلالها إلى اليوم باختصار شديد.

نقول إننا سنركز على العنصر (ب) وهو المتعلق باللغات الثلاث وعلاقة ذلك بأشكال النضال في الوضع السوري الملموس، وفي السياق التاريخي للنضال السلمي بشكل عام، وإلى حد ما على العنصر (ج).
نتفهم جيداً (لا للطائفية)، وهو موقف وطني وسياسي وأخلاقي وإنساني محترم لن نزيد عليه، كما نتفهم بالقدر نفسه (لا للتدخل الخارجي) وهو موقف ينسجم مع التاريخ الفكري والسياسي لمكونات الهيئة، وهو موقف محترم وإن يكن بحاجة لنقاش عميق فيما يتعلق بجوهره في الأصل، وفيما يتعلق بالوضع العياني الملموس، بقي أن نقول إن (لا للعنف) هي التي ستكون مدار الحوار هنا.

من حيث المبدأ من الصعب وجود عاقل يرفض النضال السلمي، ولكن الأمر لا يقف عند حدود المبدأ، وقبل الدخول في الوضع العياني السوري نود أن نشير إلى بعض الأفكار والممارسات التاريخية وقد يكون من المناسب القول:

إن كتاب "جين شارب" في وسائل النضال السلمي السلبي (الامتناع عن فعل شيء ما) والإيجابي (فعل شيء ما) قد يكون مرجعاً أساسياً في هذا الميدان، إلا أننا نعتقد أنه على الصعيد العملي في كل زمان ومكان يحتاج النضال السلمي ضد الديكتاتورية بشكل عام، والشمولية منها بشكل خاص إلى أرضية وإلى هوامش وثغرات ممكنة في الجدار الديكتاتوري، فكيف إذا كان الأمر ديكتاتورية وشمولية وطائفية وفاسدة معاً كما هو الحال في سورية؟

لنأخذ الآن مثال المجر 1956م أو تشيكوسلوفاكيا 1969م أو إسبانيا بين 1949م - 1955م أو أمريكا اللاتينية أو الصين نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وبولندا الثمانينيات، وإيران على مدى عقود، وكوريا الشمالية وسورية والعراق وليبيا .. إلخ تاركين الآن الاستبداد الكلاسيكي الملكي أو الأميري أو المشيخي أو الجمهوري.

لقد سُحِقَ النضال السلمي في المجر وتشيكوسلوفاكيا وإسبانيا والصين وفي معظم الأمكنة من العالم، ولكنه انتصر في أماكن أخرى قليلة وبقي معلقاً في أماكن أقل.

لقد انتصر في الهند إلا أن الناس نسوا الذي قاله غاندي آنذاك: "لولا شرف شرطة الإمبراطورية البريطانية العظمى ما كان للنضال السلمي في الهند أن ينتصر". والأمر نفسه في كوريا الجنوبية، وفي سياق تدريجي مديد- فلماذا والحال هذه يبدو الأفق مغلقاً بإحكام في الجارة كوريا الشمالية؟ والجواب بسيط، وهو ذلك المتعلق بوجود هامش ما، ومن الجنون القول: إن هناك هامشاً اليوم في كوريا الشمالية، حتى لو كان ثقب إبرة.

وبالعودة إلى وراء أيضاً يمكن ضرب المثال الجنوب الإفريقي، الذي على الرغم من القمع الدامي في البداية والذي دفع إلى الكفاح المسلح مع دوافع أخرى (تشكيل منظمة رمح الأمة بقيادة مانديلا) انتهى إلى مصالحة تاريخية رائعة عندما توفر الهامش الذي هو تحول السلطة على يد الإصلاحية فريدريك دوكليرك، والمثال البولوني الذي أُغلق في النصف الأول من الثمانينيات انفتح لاحقاً بعد انفتاح غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي وتقليده في كل مكان تقريباً من أوروبا الشرقية عدا رومانيا، ومن الإنصاف القول: إن انفتاح القيادة البولونية تزامن- بل قد يكون سبق قليلاً- انفتاح غورباتشوف، وذلك انطلاقاً من نهج ياروزلسكي والأمر نفسه بأشكال أخرى في إسبانيا وتشيلي والأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وإلى آخر السلسلة.

إن ما سبق يسمح لنا بأبداء الملاحظات التالية:

أ- إن نضال الشعوب هو أولاً وأخيراً نضال متموج، يصعد ويهبط وينام ويستيقظ بوتائر متباعدة في الأغلب الأعم ولا علاقة له بنضال الخط المستقيم.

ب- يحتاج النضال السلمي إلى هوامش فعلية مهما تكن صغيرة حتى يثمر، وهذه الهوامش طبقاً لكل ظرف وحالة عيانية من الأوضاع التالية:

- 1- السماح من قبل السلطة بهوامش يمكن استثمارها لأسباب كثيرة لسنا بصدها الآن بدءاً من ضعفها وانتهاءً بقوتها.
- 2- نشوء مراكز قوى داخل السلطة وصراعها ومحاولة استقوائها بالمجتمع وضعف قبضتها نتاجاً لذلك.
- 3- تآكل شرعية السلطة عبر زمن طويل ونخرها من الداخل وصولاً إلى مآلها الأخير، وهو ما حصل في أمريكا اللاتينية.



- 4- ضغط الممثل الخارجي على السلطات المحلية، وهو ما حصل في الكتلة الاشتراكية الأوروبية وهو ضغط معاكس لما حصل في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.
- 5- الهامش الذي يمكن أن يُفتح بضغط الخارج متعدد الأشكال فكرياً ومعنوياً وسياسياً واقتصادياً... إلخ.
- 6- صعود موجة تاريخية جديدة لجميع الأسباب السابقة ولغيرها من الأسباب، وهكذا موجة تفوق كل ما سبق أهمية، وللذين يهمهم الأمر نذكر بالموجات الديمقراطية في العالم، بين الحربين العالميتين، وبعد الحرب العالمية الثانية، وفي العقود الثلاثة من القرن العشرين التي بدأت بثورة القرنفل في البرتغال عام 1974م وحتى اليوم مع بعض الانتكاسات المعاكسة لهذه الموجة والمحدودة الأثر.

والآن أين سورية من كل ما سبق؟

ألم يكن هنالك نضال سلمي (فكري- سياسي- مدني) في بداية هذا القرن دون أي ظل للعنف وتدخل الخارج والطائفية- نقصد على صعيد المجتمع وليس السلطة- ألم يتجسد ذلك في المنديات والندوات وبعض أشكال الاحتجاج والاعتصام والتظاهرات الصغيرة؟ نعم لقد جاء ذلك في سياق ربيع دمشق وسورية الحقيقي، ولكن ألم تجهضه السلطة المستبدة بالقمع متعدد الأشكال وصولاً إلى الاعتقال المباشر، وألم يتوقف هذا الربيع عن الإزهار حتى ربيع عام 2011م؟

ولأن ذلك كذلك من حقنا أن نسأل السؤال التالي:

إذا كان الاعتقال لعدة أشخاص والخوف الناشئ عن ذلك كافياً لوقف مؤقت لربيع دمشق إن لم نقل إخماده، فكيف سيكون الحال عندما تستخدم السلطة القمع الدموي والقتل والاعتقال... إلخ في سياق الانتفاضة التي انتشرت بعد آذار 2011م؟

لقد وضع هذا القمع المتظاهرين أمام خيارات حادة أحلاها شديد المرارة وهي:

- أ- إما العودة إلى البيت بعد هذه المغامرة، وهو ما كانت الجماهير الإيرانية تفعله كل مرة منذ سنوات طويلة، حيث تنتفض وتواجه بالقمع وتستمر بضعة أيام أو أسابيع ثم تستسلم عائدة إلى بيوتها.
- ب- وإما متابعة المغامرة ومواجهة الرصاص بصدور عارية والذهاب إلى الموت دون التأكد من أن ذلك سيأخذنا إلى النصر في النهاية، ومن الصعب أخلاقياً وإنسانياً وعملياً الدعوة إلى هذا الخيار.
- ت- أو مواجهة العنف العاري بالعنف المضاد، وهو الأمر الذي تجسد في التاريخ مراراً وتكراراً حتى لا يكون الموت مجانياً، وحتى يدعم الأمل بالقوة بصرف النظر عن موازين القوى... إلخ وهو الأمر الذي حصل في سورية، وأماكن أخرى من العالم للأسباب السابقة.
- ث- ولأن القاعدة تقول: في الأغلب الأعم تفرض السلطات الديكتاتورية والشمولية منها بخاصة أساليب الصراع لأنها الأقوى بالأحوال الطبيعية، وهذا ما حصل في سورية بشكل شبه حرفي تقريباً من العنف وحتى الإعلام مروراً بالسياسة، بقي أن نضيف أن هنالك أسباباً أخرى لما حصل جننا على ذكرها سابقاً وهي استعداد الجسم الرئيس في الانتفاضة للذهاب إلى العنف على قاعدة الوضع المعقد في سورية.

لقد قلنا إن مسألة النضال السلمي والعنف تطرح على قاعدة إنسانية وأخلاقية وفلسفية وتاريخية وليس على القاعدة السياسية فقط، وعندئذ هل كان دعاة النضال السلمي قادرين على أن يطلبوا من الجمهور الاستمرار في التظاهر والموت إلى ما لانهاية؟ من الصعب تصور ذلك ومع ذلك فإن هذا هو الذي حصل لأن أحداً لم يتجرأ على القول عودوا أيها الناس إلى بيوتكم- كما في إيران- حتى إشعار آخر لأن هذه السلطة القائمة على الاستبداد والعنف والشمولية والعصبية السلطوية الطائفية لا يمكن أن ترحل سلمياً أبداً على الأقل في السياق الراهن وهي على استعداد لفعل أي شيء حتى لا تقوم بذلك.

من الإنصاف القول: لا أحد طالب الناس بالموت في الشوارع مجاناً غير مواجهة القمع والرصاص بالصدور العارية، ولما لم يطالبهم أحد أيضاً بالعودة إلى بيوتهم فإن الخيار الذي تُرك لهم هو إما الاستمرار في المغامرة وإما الذهاب إلى السلاح وهو ما حصل ولا حاجة بنا الآن لتكرار الأسباب التي أدت إلى ذلك.



وأما فيما يتعلق بالعنصر (ج) وهو الصبرورة التي عاشتها هيئة التنسيق ومآلها الراهن فيوسعنا القول: إن اللاءات الثلاث دخل عليها بعض التعديل الفكري أولاً، والسياسي ثانياً، وحتى لا يكون كلامنا على بياض نقول: يمكن العودة إلى التقرير الهام الذي صدر عن المجلس المركزي لهيئة التنسيق في آخر شهر آذار لعام 2012م والذي أشار من بين كثير من المسائل الهامة إلى ما يلي:

- 1- تحذير السلطة من أن الاستمرار في العنف والقمع الدموي يدفع الهيئة أو يمكن أن يدفعها إلى الاستقواء بالخارج، لإنقاذ الموقف ومن الواضح أن هذا يعني فيما يعنيه مواجهة العنف بالعنف وإن يكن بشكل غير مباشر.
 - 2- الحديث عن برلمان بغرفتين واحدة عامة تقوم على قاعدة الانتخاب العام المباشر كما هو قائم في كل بلدان العام- وفي سورية شكلياً- وأخرى تمثل فيها المكونات السورية كما لو أنها مجلس شيوخ أو ما شابه، وعندئذ نكون قد فكرنا بحل لمشكلة المكونات هذه، تقترب بشكل أو بآخر من معالجتها بهذا القدر أو ذلك عبر إدخال بعض التعديل على (اللائاتئافية)، وفكرة الغرفتين هذه تذكرنا- حتى لو ادعى أصحابها أنها جغرافية- إقليمية- فقط- بمشروع الدستور السوري الذي قدمه الروس والذي تحدث عن جمعية المناطق.
- وفي هذه الحال من الصواب القول: إن الاستعداد لإدخال تعديلات على لاءات هيئة التنسيق كان واضحاً في التقرير المذكور حتى لو لم يتحقق ذلك، والسبب الأساسي هو قمع السلطة الوحشي والاعتراف المضمحل بالمكونات بل وبدرجة ما بالانقسام العمودي والطائفية في السلطة والمجتمع.
- 3- ثمة أمور أخرى في تقرير المجلس المركزي المذكور، ولكننا نكتفي بما ذكرناه أعلاه وننتقل إلى السلوك السياسي اللاحق لهيئة التنسيق.

كان من الواضح لكل ذي عين- وليس لذي عقل فقط- الخصومة العنيدة بين المجلس الوطني والهيئة، وأن كل الحوارات التي دارت في القاهرة وأوروبا إما أخفقت أو تم التراجع عنها بطريقة أو بأخرى من قبل الطرف الآخر، وبخاصة المجلس الوطني، ولكن من الواضح أيضاً أن الحوار كان يدور بين طرف مستميت على التدخل الخارجي- المجلس الوطني ولاحقاً الائتلاف- إن يكن بشكل مباشر أو غير مباشر وبين الهيئة التي ترفع (لا للتدخل الخارجي) عالياً، بل إن الأمر قد يكون أوضح في مكان آخر لقد ذهبت الهيئة إلى هيئة المفاوضات الراهنة- وربما إلى التي ما قبلها- وهي تعرف جيداً أن هذه الهيئات هي رهينة بشكل أو بآخر لقطر وتركيا والسعودية ومصر وروسيا و.. إلخ وكلها خارج، وكلها من منظور هيئة التنسيق لا تكن الخير للشعب السوري إن لم نقل إنها لا وطنية ورجعية وطائفية بشكل أو بآخر، وعند هذا المفصل يمكن القول: إن اللاءات الثلاث قد فقدت الكثير من معناها، إن لم نقل ذهبت في مهب الريح وإن الهيئة اضطرت- وهذا مفهوم- للتعاطي مع الأجسام والوقائع السياسية القائمة على كل الصعد وفي كل الحقول، وقولنا هذا لا يعني بالضرورة أننا ضد هذا الفعل بل يعني شيئاً آخر هو: نحن اليوم لسنا على ما كنا عليه في نهاية حزيران عام 2011م.

إن تيار مواطنة ليس ضد الحوار مع الخصوم أبداً، وبخاصة إذا كان هنالك أفق إيجابي وهو يشجع على ذلك مادام مثل هذا الأفق قائماً وقد انخرط هو نفسه في التيار السائد وأجسامه الممثلة بالائتلاف على سبيل المثال، ولكنه جاء على مناقشة تطور هيئة التنسيق على قاعدة الواقع الفعلي على الأرض وفي السياسة، وعلى ضرورة إعادة النظر من قبل الجميع في الكثير من المقدمات والمسلمات والمواقف.

قد يجادل بعضهم بالقول إن المآل السوري ذهب حتى اليوم على الأقل إلى وضع سقفه هو القرار الأممي (2254) وهو قريب مما كانت تسميه هيئة التنسيق بالتغيير الجذري أو ما شابه ذلك، وقد يضيف: ألم يكن من الأفضل إذن للمعارضة السورية أن تتبنى ذلك الشعار وأن تعمل على أساسه وأن تستلهم اللاءات الثلاث، وأن توفر على الشعب السوري كل هذا الخراب والموت واللجوء... إلخ؟

والجواب على ذلك جاء في جزء منه في السياق السابق حول صبرورة هيئة التنسيق نفسها وفي معالجة مسألة أساليب النضال بشكل عام وبخاصة السلمية منها في العالم وعندنا، ومع ذلك يمكن أن نضيف بعض الأفكار الأخرى في سياق الرد على التساؤل أعلاه.



من السهل جداً الحديث عن التاريخ وتحليله وتفسيره بعد أن يكون قد مضى لأن المرء ليس بحاجة في هذه الحال إلا إلى ربط النتائج بالأسباب منطقياً، بحيث تفضي الثانية إلى الأولى بخط مستقيم وينبثق الحاضر من رحم الماضي كما ينبثق الجنين من رحم الأم بسلاسة أو بصعوبة نسبية أو بعملية قيصرية. والحال كلها احتمالات في الصيرورة المؤدية إلى المآل الذي تؤول إليه بعد أن تكون الولادة قد تمت. وقد علق على ذلك ماركس ساخراً ذات مرة عندما قال: "من السهل الحديث عن صنع التاريخ وتفسيره منطقياً وعملياً بعد أن يتم، ولكن الأمر يختلف عندما نكون أمام صنعه والاحتمالات الممكنة والإرادة البشرية وأفق النضال و.. إلخ"

والحال إن هذا ينطبق على الوضع السوري تمام الانطباق، ولدينا مثال عمره حوالي ثمانية عقود كنا في قلبه يمكن أن يكون هو الآخر دليلاً تاريخياً على الجدل المذكور أعلاه وهو القضية الفلسطينية.

كثير هم اليوم من يجادلون بالقول: لو قبل الفلسطينيون والعرب بقرار التقسيم رقم (181) عام 1947م لما وصلنا إلى حرب 1948م وهدنة رودس عام 1949م والتي كرسست النكبة الفلسطينية، ولو قبلنا بنتائج تلك الحرب لما وصلنا إلى هزيمة حزيران 1967م ولو، ولو.. إلخ.

من السهل قول ذلك اليوم بصرف النظر عن صوابه أو خطئه أو المسؤول عن ذلك أو، أو.. إلخ ولكن التاريخ لا يصنع مما آل إليه بل يصنع مما كان عليه، وليس هذا فحسب بل إن الظروف والأوضاع التي كانت قائمة قبل ثمانية عقود لم تكن لتذهب في الاتجاه الذي ذهبت إليه بالضرورة، وكانت هنالك احتمالات أخرى ممكنة أقل أو أكثر في سياق تفاعل الظروف التاريخية وصيرورتها اللاحقة وإلا فإننا نغامر بالقول: إن الذي حصل هو الاحتمال والإمكان الوحيد بحيث يصح القول الشهير والذي هو موضوع جدل أبدي: "ليس بالإمكان أحسن مما كان"، وهذا يفترض أننا لو كنا نمتلك ما يكفي من الوعي والحكمة لما سلكنا الدروب الأخرى التي سلكناها، إن ما حصل في فلسطين لم يكن حتمياً أبداً، ناهيك عن أن المآل لم يصل إلى نهاياته بعد ولا يزال مفتوحاً على غير احتمال ما دام كل شيء في حالة صيرورة حتى لو توقع كثيرون أنها نحو الأسوأ.

هل من حقنا أن نقول: من الصعب جداً أن يقطع المرء بأن المآل الراهن كان حتمياً وأن درجة كافية من الوعي والنزاهة كانت كافية لاكتشافه سواء أعلق الأمر بالوضع المحلي أم الدولي فمن كان يعرف أن روسيا سوف تتدخل لإنقاذ السلطة عام 2015م أو حتى يحسد بذلك، وأن تركيا سوف تحتل جزءاً من سوريا وأمريكا كذلك.. إلخ، إن الأمر الذي كان بالإمكان توقعه أو ترجيح حصوله هو ما بيناه سابقاً وهو ذهاب الأمر نحو الأسلمة والعسكرة والطائفية محلياً دون أن يعني ذلك بالضرورة حصول ما حصل دولياً، وعربياً وحتى إقليمياً، أما أننا أمام ما حصل ولماذا حصل بعد أن تم ذلك- وليس قبله- وأننا أمام القبول بالحد الأدنى من حقوق الشعب السوري الذي انتفض من أجلها مع رفضها من الطرف الآخر فإن المآل لا يزال مفتوحاً، وليس من المرجح في ظل تعنت السلطة تحقيق تسوية سياسية أو هيئة حكم انتقالي أو حسم عسكري نهائي للسلطة- الطغمة مع عجز الطرف الآخر عن ذلك ومن الصعب معرفة إلى أين ستؤول الأمور بعد الاستتفاع الراهن بما في ذلك التثبيت- النسبي على الأقل- لمناطق النفوذ المختلفة والمتصارعة.

15- خلاصة مكثفة جداً (استنتاجات):

أ- إن ما حدث في سوريا هو انفجار عاصف، وانتفاضة شعبية عارمة بهدف انتزاع الحرية أولاً وقبل كل شيء، وصولاً إلى الكرامة والعدالة عبر إسقاط هذه السلطة- الطغمة المستبدة والفاصلة.

ب- كان من العسير جداً- إن لم نقل من المحال - التحول إلى ثورة وطنية حقيقية للأسباب التي أوردناها في سياق هذه المراجعة وعلى رأسها الانقسام العمودي للمجتمع السوري والرعب الحقيقي والوهمي الذي أصاب عصبية السلطة الطائفية من الناحية الرئيسية وسائر الأقليات الديموغرافية بدرجات مختلفة، وقد جاءت الأحداث في هذا السياق.

ج- للأسباب ذاتها ولطبيعة السلطة- الطغمة كان من الضروري عدم توقع تقديم تنازلات حقيقية منها للوصول إلى حلّ وسط، ناهيك عن أي تفكير عن إعادة السلطة إلى صاحبها الشرعي- الشعب السوري- وقد برهنت الأحداث على ذلك من خلال استعداد السلطة- الطغمة لتدمير البلد وحرقة عن بكرة أبيه للبقاء في الكرسي مهما يكن الثمن.



د- كان من الطبيعي والحال ما ذكر في المراجعة انزياح الانتفاضة نحو الأسلمة والعسكرة والطائفية ولو بعد فترة لم تكن طويلة كما يعتقد بعضنا عن حق أو باطل.

ه- وفي السياق نفسه كانت التحالفات الإقليمية والعربية والدولية لطرفي الصراع مفهومة ومنسجمة إلى حد كبير مع طبيعة الطرفين المتصارعين، وكانت الأطراف المذكورة واضحة في اصطفاها إلى حد كبير بما هي دول وحكومات مع الأخذ بعين الاعتبار الكثير أو القليل من الالتباس أو الرمادية أو عدم التطابق بين الأقوال والأفعال أو.. الخ، وهذا ينطبق على بعض الدول ونكتفي هنا بمثال ساطع والذي هو دولة الإمارات العربية المتحدة، التي من الواضح أنها في النهاية أصبحت سنداً للسلطة الطغمة.

و- ثمة خلاف بين موقف بعض الحكومات وموقف المجتمع- بل ربما تناقض فعلي- ولنأخذ على سبيل المثال السعودية التي تعلن ليل نهار مواجهتها للإسلام السياسي وعلى رأسه الإخوان المسلمون والجهاديون والإرهابيون في تناقض مع ماضيها، وبين التيارات الاجتماعية والدينية السائدة- الجمعيات الخيرية الدينية- التي تدعم بقوة التيارات الإسلامية السلفية والجهادية بالمال والفكر والفعل وعلى سبيل المثال الدعم الذي كان يصل إلى جيش الإسلام في الغوطة من المجتمع السعودي. وهذا الأمر لا ينطبق على المجتمع السعودي فحسب، بل إن هناك العديد من المجتمعات العربية والإسلامية التي يمكن العثور فيها على ما ذكرناه أعلاه، ولكننا اخترنا المثال السعودي لأسباب لا يجهلها أحد من بينها على الأقل، كثرة المال وقوة التيار السلفي وهو الأمر الذي ينطبق بشكل عام على بلدان الخليج وإن يكن بدرجات مختلفة بحيث يمكن أن نضيف الكويت وقطر مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطر فيها تناغم شبه مطلق بين الحكومة وأمثلة الجمعيات المذكورة، وحتى بعض الأمراء ورجال الأعمال.

ز- ثمة نتائج سلبية كارثية ترتبت على دعم الخليج العربي إن يكن على الصعيد الحكومي أو الاجتماعي للتيارات السلفية والجهادية والإخوان المسلمين في سوريا وبخاصة قطر حكومة ومجتمعاً، بالإضافة بالطبع إلى الدعم الحكومي التركي الذي أخذ أبعاداً خطيرة للغاية للتيارات المذكورة بما في ذلك حتى الإرهابية منها وعلى رأسها داعش والنصرة وهو ما أدى بين أسباب أخرى إلى ما نحن عليه اليوم.

ح- إن انزياح الانتفاضة إلى المال الذي آلت إليه لا يعود إلى شيطنة وبراعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي والعسكري بشكل عام، ولا إلى الدعم الخارجي الذي تحدثنا عنه ولا إلى الاستعداد والتنظيم عالي الدقة الذي تمتع به الإخوان المسلمون بحيث كانوا قادرين على السيطرة على الساحة بشكل عام من الإغاثة حتى العسكر مروراً بالطبع بالحكومة المؤقتة والكيانات السياسية التي تنطحت لتمثيل الشعب السوري، ولا إلى النفوذ الفكري والسياسي الذي يحوز عليه لوبي الإخوان المسلمين في أمريكا، ولا إلى.. الخ فحسب. بل إنه يعود إلى كل ذلك بالتأكيد ولكن قد يكون السبب الذي يعادل كل ما سبق- إن لم نقل إنه الأقوى- هو الانقسام العمودي للمجتمع السوري الذي جعل بيئة الإسلام السياسي الاجتماعية هي حامل الانتفاضة بشكل رئيسي، ومن الطبيعي في هذه الحال أن يتصدر الإخوان المسلمون المشهد اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً إلى حد بدا فيه الأمر وكأن الميدان والسياسة والعمل حكراً على الإسلام السياسي والعسكري فقط وعلى رأسه الإخوان المسلمون.

ط- إن كل ما سبق لا يفي أبداً مسؤولية المعارضة الوطنية الديمقراطية.. الخ ولكنه يضع هذه المسؤولية في سياقها الحقيقي موضوعياً وذاتياً، بما في ذلك ضرورة أخذ العبرة والبناء عليها اليوم وفي المستقبل في الفكر والسياسة والتنظيم والعمل، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع التيارات السائدة في الساحة السورية- والتي هي إسلامية بالتأكيد- ومع العالم الخارجي بما في ذلك ضرورة بناء الجبهة الديمقراطية السورية دون تأخير مع الاعتراف كما مر معنا في سياق هذه المراجعة بأهمية الظرف الموضوعي والمتغيرات التي يمكن أن تحدث جنباً إلى جنب مع الأوضاع الذاتية للمعارضة المذكورة.

ي- ثمة بعض الأفكار التي يمكن إضافتها إلى موضوع الوطنية والعمالة ومسألة التركيز الخاطئة عليها في حين ينبغي أن ينصب على الاستبداد والفساد والطائفية السلطوية والسلوك الدموي. ومن الأمثلة التاريخية التي يمكن إيرادها على هذه المسألة المذكورة مسألة الموقف من السلطة الطغمة من قبل القوى السياسية في عام 1970م. هل من يذكر أن معظم القوى السياسية في حينه -عدا الإخوان المسلمين- انخرطت مجتمعة أو أجزاء منها في الحوار مع ما أسمته "النظام الوطني التقدمي" من أجل بناء جبهة، لا بل وصل الأمر ببعض القوى إلى القول: إن حركة 16 تشرين الثاني عام 1970م دقت آخر مسمار في نعش الانفصال.



وهل من يذكر أن هذه القوى انخرطت في جبهة معه فعلاً ولا يزال بعضها منخرطاً معه حتى الآن في حين انسحب آخرون منها مبكراً احتجاجاً على المادة (8) من دستور "الحركة التصحيحية" والتي تجعل قيادة المجتمع والدولة حكراً على حزب البعث. وبقي آخرون لفترة ما بين التاريخين المذكورين وقد يكون الأهم أن الجبهة المذكورة أدت إلى انقسام جميع القوى في حينه تقريباً. هل من المعقول والحال هذه أن يتم نسيان ذلك التاريخ وعودة حليلة إلى عاداتها القديمة في التركيز هذه المرة على المسألة ذاتها الوطنية والتقدمية ولكن هذه المرة في اتجاه معاكس لما كان عليه في البدء. هل سمع أحدنا بنقد ذاتي للموقف القديم وتعليل الموقف الجديد على قاعدة حدوث متغيرات نوعية تشكل أساس هذه العودة المعاكسة

وفي تاريخ أقرب بكثير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هل من يتذكر موقف الإخوان المسلمين من هذه السلطة أثناء المعركة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في العام 2008م، ألم يجمد الإخوان المسلمون معارضتهم انطلاقاً من أن السلطة تدعم حماس والجهاد والفصائل الفلسطينية جميعاً في مواجهة إسرائيل على الرغم من كل المجازر التي قامت بها السلطة- الطغمة ضد الإخوان والطلبة الإسلامية المقاتلة والشعب السوري في الثمانينيات من القرن المنصرم.

والآن ما الذي تغير نوعياً على الصعيد المذكور كي نسمع الخطاب الذي نسمعه من المعارضة اليوم على الصعيد الوطنية والعمالة، وبخاصة لأن هناك تطورات كارثية على الوطنية على الأقل بدلالة الداخل. وكي لا يكون هناك أي فهم مغلوط لما قلناه نقول: إن كل ما ذكر لا يعطي أبداً شهادة حسن سلوك للسلطة بالوطنية لا بدلالة الخارج ولا بدلالة الداخل وبشكل خاص بدلالة الأخيرة، لأن هذا هو همنا الأساسي نظراً للوضع السوري المعقد اليوم وانحطاط السلطة- الطغمة الوحشية على كل الصعيد وفي كل الحقول الوطنية والشعبية والديمقراطية والأخلاقية.

إن ما يهم تيار مواطنة على هذا الصعيد هو ضرورة وجود حد أدنى للانسجام، وضرورة أخذ العبرة من الماضي وضرورة التركيز- وعلى طول الخط- على الجانب الديمقراطي بكل أسسه النقيضة للاستبداد والفساد والطائفية والوحشية، وحتى لو افترضنا أن المعارضة كانت على الجانب الصائب منذ انقلاب آذار 1963 فإنها لم تكن بريئة فيما يتعلق بالتركيز على المسألة الوطنية والعمالة، والسبب بسيط بساطة الماء وبجملة واحدة:

إنه العقل السياسي العربي والإسلامي الذي كان من الصعب الإفلات منه والذي لانزال ننهل منه بكثافة وجمود.

ك- ثمة آثار كارثية نتجت عن الدعم المعنوي والسياسي وبعض السلاح غير النوعي، وعن الحديث عن لا شرعية السلطة وقرب سقوطها .. الخ وذلك للأمال الكبيرة التي ولدها هذا النوع من الدعم. لقد كانت النوايا الطيبة- على الأقل في البدايات- والترجمة العسكرية المحدودة لها وبالاً على الشعب السوري وقضيته، لأن مسألة إسقاط هذه السلطة- الطغمة ووضعها الفعلي أعقد بكثير مما قيل وفُعل من أجل ذلك من قبل العالم الحر أياً تكن الأسباب التي جعلته يقف عند الحدود التي وقف عندها، حتى لو كان بعضها مفهوماً ومسوغاً، لأنه كان من الضروري في كل مرحلة أن تكون هنالك شفافية وأشكال دعم مناسبة ووافية بالعرض بما في ذلك حتى لو كان الغرض هو التسوية السياسية في نهاية المطاف.

على الصعيد الخارجي نفسه كان هنالك خطأ قاتل هو رفض المعارضة السورية والفصائل المسلحة الاقتراح الأمريكي وأولوية محاربة داعش في أواخر عام ٢٠١٤م بذرائع لم يُعمل بها أبداً على أرض الواقع، بخاصة ذريعة محاربة السلطة وداعش معاً، حيث لم تكن هناك معركة هجومية ضد داعش أبداً، بل معارك دفاع عن النفس خاسرة سلفاً، ليس لأن داعش كان لديها المزيد من السلاح كما يقال فحسب بل لأنها كانت تقاتل على قاعدة عقيدة متماسكة جداً تمنح أصحابها ما يكفي من القوة والرضا عن الذات، ناهيك عن أن عناصر الفصائل المذكورة لم ترغب قط في قتال داعش- لإسلاميتها وعقيدتها الصارمة- بل كانت تلتحق بها في الكثير من الحالات وهذا مفهوم جداً بصرف النظر عن قبوله أو رفضه.

وعلى صعيد القتال ضد السلطة الطغمة فإنه لم يكن في أحسن حال أبداً إن لم نقل غير ذلك.

وحتى يكتمل هذا الاستنتاج يجب التأكيد على أن رفض الاقتراح الأمريكي جاء نتيجة لرفض تركيا بشكل خاص، وعندئذ من السهل إدراك الكارثة التي ألحقتها حكومة أردوغان بالشعب السوري عبر ارتهاان الفصائل العسكرية لها.

وعلى الرغم من أن القول (لو) ليس له معنى عملي لا لأنه يفتح الباب على عمل الشيطان كما يقول المؤمنون، بل لأنه لا يمكن إعادة التاريخ إلى الوراء، ومع ذلك ليس من الخطأ أن نقول (لو) لأخذ العبرة ومعرفة أين كان الصواب. وعلى هذا الأساس نقول: لنا أن نتصور اليوم ما الذي كان سيحصل لو تمت الموافقة على الاقتراح الأمريكي: أولاً كانت داعش سوف تهزم بالتأكيد- وقد



هزمت بدون مشاركة هذه الفصائل في الأصل فكيف لو شاركت؟ وثانياً كانت كل الأرض التي سيطرت عليها داعش أصبحت في حوزة المعارضة، وليس في حوزة السلطة السورية والروس والإيرانيين والإدارة الذاتية فقط، ولنا أن نتصور في هذه الحال ميزان القوى الميداني بين السلطة الطغمة والمعارضة السياسية والمسلحة. وثالثاً ما كنا على ما نحن عليه من العجز في الجزيرة السورية بل كانت المشاركة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي نطالب بها اليوم واقعاً حياً بكل ما يترتب عليه بما في ذلك طبيعة العلاقة بين الكرد والعرب وسائر المكونات الأخرى.

باختصار كان الوضع بعد الانتصار على داعش لصالح المعارضة بكل أجنحتها، وهو الأمر الذي كان البناء عليه ممكناً سواء أتعلق الأمر بالانتقال السياسي أم بالتسوية السياسية أم بالاستمرار في الضغط العسكري الذي سوف ينطلق في هذه الحال من مواقع أقوى بكثير من مواقع السلطة- الطغمة، ومما كان عليه الحال قبل هزيمة داعش إن يكن على الأرض أو في السياسة أو في المجتمع.

من المفترض أن هنالك إمكانية لاستنتاجات أخرى من مراجعتنا هذه ومن الأوضاع التي نشأت بين المؤتمرين الأخيرين (الخامس والسادس) والقادم القريب (السابع) وهذا بانتظار المساهمة الرفاقية والصادقية لبلورتها ووضعها في المكان الصحيح إن يكن في منشئها أو في تطورها أو في آثارها على الوضع بشكل عام لإغناء التحليل والممارسة في المرحلة القادمة التي ستعقب المؤتمر المنتظر.

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
مشروع مراجعة نقدية أولية	1
1- مقدمة تاريخية موجزة	1
2- صيرورة الانقلاب المذكور والانقسام العمودي	2
3- صيرورة الانقسام الإثني	3
4- التوريث	3
5- تعقيدات أخرى	4
6- حكاية ما حدث	7
7- الخطاب السياسي والإعلامي:	10
8- الانجراف مع التيار	16
9- تهويمات سياسية وإعلامية	21
10 - الجزيرة السورية	23
11 - حرب المدن	24
12- أحلام اليقظة	24
13-حول التحالفات	26
14- حول ما سمي المعارضة الوطنية الداخلية	29
15- خلاصة مكثفة جداً (استنتاجات)	33